الأمم المتحدة

A/72/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **١١**

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

خطاب فخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية صربيا.

اصطحب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فوتشيتش (*تكلم بالإنكليزية*): أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، على توليكم مهامكم الهامة للغاية. وأود أيضاً أن أهنئ السيد بيتر طومسون على توليه رئاسة الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة بنجاح. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر والتحية إلى الأمين العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريش، على عمله بنشاط خلال العام الأول من فترة ولايته في هذا المنصب المسؤول البارز، وعلى بدء عملية الإصلاح البالغة الأهمية للمنظمة.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية لأول مرة في هذه القاعة بصفتي رئيساً لجمهورية صربيا. لقد تابعنا بعناية البيانات التي أدلى بها زعماء العالم على مدى اليومين الماضيين، ويبدو أنه لن يكون من قبيل المبالغة القول إن الجميع تقريباً تكلموا عن ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وعن تحقيق السلام والاستقرار، وكثيراً ما كانوا يتهمون شخصاً آخر – طرف معارض – بأنه يعمل على منع تحقيق السلام والاستقرار، أو بأنه المسؤول عن الحالة الصعبة القائمة في العالم. وسأبذل قصارى جهدي لتجنب مثل هذا النهج.

في العام الماضي، وفي هذه القاعة بالذات، قيل إن الحالة في جميع أرجاء العالم صعبة. واليوم، من المؤكد أنها أكثر صعوبة مما كانت عليه في العام الماضي. وأغتنم هذه الفرصة اليوم لأتكلم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أمام الجمعية العامة، ليس لمهاجمة أولئك الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم أو مهاجمة أولئك الذين لن يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم تجاه الحقيقة. سأتكلم عن صربيا، وشعبها، وعودتها إلى العالم، وحقيقة أن العالم يتقبل ويحتضن صربيا مرة أخرى، وأن صربيا تحاول فهم العالم، حتى وإن كانت لا تتفق في بعض الأحيان مع القوى العظمى. وخلافاً لبعض القادة، لا حاجة لي إلى تملّق شعب بلدي أو إطلاق حملة انتخابية أو غير حملة انتخابية من على هذا المنبر، لأننا ربحنا بالفعل جميع معاركنا السياسية الداخلية. لهذا السبب، سأتكلم عن صربيا اليوم وصربيا المستقبل، وكذلك عن مستقبل منطقة غرب البلقان برمتها، وهي المنطقة التي أنحدر منها.

من المهم أن أتكلم عن منطقة البلقان بأسرها، ولا سيما الجزء الغربي منها، لأنه بدون التوصل إلى فهم أوسع وأكثر جدية للمشكلة التي نواجهها، فلن نستطيع رؤية مشاكلنا الفردية، ناهيك عن حلها. وأود أن أتشاطر وإياكم اقتباساً من كاتبتنا المشهورة، إيسيدورا سيكوليتش، التي قالت ما يلي:

”إن شبه الجزيرة هي عالم منفصل. والبلدان والأمم التي تقع ضمنها، وكأنها انطلقت في قارب واحد، يجب أن تكون مشكلتها السياسية مشتركة وأن يكون لها مثال سياسي واحد، مهما اختلفت عادة. إن منطقة البلقان تأتي أولاً، قبل جميع بلدان البلقان، كلما كان الوقت صعباً وخطيراً، بصرف النظر عما إذا كان خطيراً من الناحية السياسية أو الثقافية. فهل ستفتح منطقة البلقان لمرة واحدة عينيها النائمتين لترى ما إذا كانت قدرتها الثقافية الهائلة في حالة سقوط برمتها؟“

إن الشرط رقم واحد لمستقبل مزدهر لنا جميعاً في تلك المنطقة يتمثل في كيفية الحفاظ على السلام والهدوء. وجمهورية صربيا تبذل قدراً كبيراً من الجهد في تحقيق استقرار الحالة في المنطقة، الأمر الذي يشكل التزاماً وسياسة من جانبنا على الدوام. وكما فعلنا حتى الآن، سوف نواصل العمل بشكل متفانٍ وملتزم لتعزيز الاستقرار والتعاون الإقليميين، لأننا نعتقد أن ذلك هو استثمار في غد أفضل لنا جميعاً. وبغية إحراز النجاح والتقدم في الوقت الحاضر وفي المستقبل، من الضروري، بصرف النظر كم يبدو ذلك مثيراً للشفقة، الحفاظ على السلم والاستقرار بأي ثمن. هذه مهمة اجتماعية وسياسية تتصف بالأولوية، وتقتضي عملاً جاداً والتعلّم في كل يوم. وهذا الأمر سيساعد بدوره على تحقيق النمو الاقتصادي والإصلاحات التي تُعتبر شرطاً أساسياً لتأمين حياة أفضل، وبصفة رئيسية ليس للفقراء فحسب، وإنما أيضا للطبقات المتوسطة.

وفي مرات سابقة، أظهرنا في صربيا أنه يمكننا أن نوفر فائضاً في الميزانية من خلال ممارسة السياسة المسؤولة في مجال تصحيح أوضاع المالية العامة، حتى بدون مداخيل ضخمة ناجمة عن الخصخصة. فلقد خفّضنا معدل البطالة من ٢٦ في المائة إلى ١٢ في المائة، وأوجدنا سوقاً للعمل تتسم بالمرونة عن طريق اعتماد قوانين حديثة، على الرغم من أنه ثبتت صعوبة ذلك بالنسبة إلى بعض البلدان القوية في الغرب المتقدم النمو. وفوق كل شيء، أنا فخور بأننا بدأنا الاستثمار في شبابنا المبدع، وبأن الرقمنة والذكاء الاصطناعي أخذا يصبحان موضوعين هامين في صربيا، وليس فحسب في معظم البلدان المتقدمة النمو في العالم.

بطبيعة الحال، لا يزال هناك الكثير الذي يجب أن نحققه، وعندما يأتي شخص من منطقة غرب البلقان، فأول سؤال هو عما إذا سنكون جزءاً من بعض النزاعات الجديدة أو عما إذا سنختار مستقبلاً أفضل وخالياً من المشاكل. وعلى الرغم من التحديات العديدة القائمة، ستواصل صربيا الاستثمار في الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف من أجل إقامة علاقات عالية الجودة داخل المنطقة، تقوم على أساس الاحترام المتبادل والالتزام بمستقبل أوروبي مشترك.

واليوم، أود بصفة خاصة أن أشير إلى المسائل السياسية في المنطقة، وعلاقات بلغراد مع بريشتينا. ومراعاة للأهمية القصوى

لهذه المسألة بالنسبة إلى جمهورية صربيا، أؤكد مرة أخرى على أن التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو وميتوهيا هو أولوية وطنية لصربيا. وهذه المسألة لها تأثير هائل ليس على اقتصادنا فحسب، بل أيضاً على مستقبل واضح للشباب في صربيا وفي المنطقة بأسرها على حد سواء.

نحن جميعاً نعلم أننا لا نعترف بإعلان الاستقلال من جانب واحد لما يسمى بكوسوفو، ولكنني لن أتكلم عن عدم الاحترام لسيادتنا وسلامتنا الإقليمية. بدلاً من ذلك، سأتكلم عن الجهود التي نبذلها لحل المشكلة ومحاولة إيجاد حل لمشكلة دامت قروناً طويلة، الأمر الذي لم تعمل الدول الكبرى على المساعدة لتحقيقه في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٨. سأتناول الجهود التي نبذلها للتكلم عن المستقبل مع الزعماء الألبان من بريشتينا.

يوم أمس، استمعنا جميعاً إلى مايكل بلومبرغ وهو يقول إنه من الأفضل صرف آلاف الساعات في الكلام عوضاً عن صرف دقيقة واحدة في القتال. وكل ما أنجز حتى الآن من خلال حوار بروكسل جاء نتيجة حلول توفيقية صعبة وتنازلات لا لبس فيها من كلا الجانبين، وإن كان من جانبنا في معظم الأحيان. والتقدم الكبير الذي تمّ تحقيقه خلال هذه العملية يؤكد الروح البناءة لجمهورية صربيا والتزامها بهذا الحوار.

كذلك، فقد أثبتنا استعدادنا لاعتماد الحلول التوفيقية التي لم تكن سهلة، مما ساهم في إيجاد حلول مقبولة من الطرفين للعديد من المسائل المعقدة. وأريد أن أشدد على أنه خلال السنوات الأربع الماضية، وبعد أن بدأنا عملية الحوار في بروكسل، وعلى الرغم من حدوث بعض التقاتل والمشاجرات والاعتداءات الجسدية ضد الصرب في إقليم كوسوفو وميتوهيا، لم يُقتل أحد في مواجهات عرقية. إنها خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة إلى الصرب والألبان، لذلك أحرص على مواصلة هذه الجهود السياسية في المستقبل.

ومع ذلك، لدى دخولي هذه القاعة، تلقينا معلومات تفيد بأن السلطات في بريشتينا أعلنت أنها أمّنت الأغلبية اللازمة لحصول كوسوفو على العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). إنني أدعو الجمعية إلى عدم السماح بذلك، وأذكّر الأعضاء بأن هؤلاء الأشخاص أنفسهم شاركوا في خراب الأديرة والكنائس الصربية ومواقع التراث الثقافي والروحي في كوسوفو وميتوهيا.

بالإضافة إلى ذلك، نحن نبذل جهوداً كبيرة من أجل استقرار الحالة عموماً في منطقة البلقان. فكثيراً ما بقينا صامتين في مواجهة الإهانات والهجمات الآتية من بعض البلدان الأخرى، لأننا نعلم أن السلام والمصالحة هما أكثر أهمية من تسجيل النقاط السياسية السهلة.

وبسبب ذلك تحديدا، أضحى الصرب أحرص على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الناجحة، وكذلك مواصلة فكرة إنشاء المنطقة الاقتصادية الإقليمية، التي لا ننوي التخلي عن إنشائها.

لقد كانت يوغوسلافيا السابقة تحترم على نطاق واسع بوصفها سوقا ولنجاحها في جذب المستثمرين والاهتمام الدولي. ونحن اليوم أصغر من أن ننجح كأسواق فردية. ولذلك، فإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن منطقة جمارك فريدة ونظاما ضريبيا يشكلان مستقبل المنطقة.فعلى سبيل المثال، المزارع الذي يعمل في إنتاج الحليب على بعد ١٠ كيلومترات فقط من الحدود يفقد ما لا يقل عن ٧ إلى ٨ في المائة من الأرباح بانتظاره ٤٨ ساعة للعبور إلى بلد آخر – وأن تعزيز الاقتصاد وتحسينه يعد ثاني أكبر مهمة لجميع دولنا ولصربيا كذلك.

والمسألة الثالثة – التي لا تقل أهمية عن الأولى والثانية – هي توحيد المهام الضخمة للتقدم الاقتصادي وتطلعنا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. والطريق نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي يمثل أهم شريك في التجارة والاستثمار، يعتبر طريقا نحو المزيد من الاستقرار والتقدم

الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية. في السنوات السابقة، سياسة توسع الاتحاد الأوروبي لبلدان البلقان الغربية تعتبر من أقوى الأدوات في التحول السياسي والاقتصادي لبلدان المنطقة نحو مجتمعات مستقرة وحديثة.

ونعتقد أن هذه السياسة، بغض النظر عن جميع الصعوبات الموجودة داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، وداخل البلدان المرشحة للانضمام والمرشحة المحتملة، يجب أن تستمر على نحو قوي. إننا جميعا نود الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن في بعض الأحيان يعامل الأشخاص في منطقة البلقان والشعب في صربيا معاملة غير عادلة، على النقيض من الذين سلكوا هذه الطريق من قبل. إننا نطلب من الاتحاد الأوروبي عدم التعجيل بعملية انضمامنا، لكن معاملتنا على الأقل، إلى حد ما، بنفس الطريقة التي عامل بها بعض الدول الأعضاء الكاملة العضوية التي انضمت للاتحاد بعد ٢٠٠٣.

كما يعلم الجميع، إن الصرب شعب أبي. ونتقع من جميع بلدان العالم الأخرى أن تحترمنا كما نحترمها ونحترم سلامتها الإقليمية وسيادتها. إننا لم ولن نطمع في شيء يملكه الآخرون. إننا نطالب سوى بالمساواة في احترام بلدنا وشعبه. وأنا فخور بأن صربيا تحمي حريتها واستقلالها وسيادتها، وهي بلد يلتزم بالمبادئ الديمقراطية. وسنواصل السير على ذلك الطريق ولن نتخلى قط عن سياسة الحياد العسكري، لأننا نعتقد أن هذه السياسة هي سياسة السلام والمستقبل.

وبينما نسعى جاهدين صوب ضمام إلى الأوروبي ومن أجل إقامة الشراكات مع البلدان الغربية، بما في ذلك عن طريق تحسين علاقتنا مع الولايات المتحدة، نظل نحافظ على أفضل العلاقات مع الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية. إننا لا نشعر بالخجل من تلك العلاقات الطيبة، بل نفخر بها للغاية. لكننا سنكون دائما على استعداد لمراعاة التطورات المستجدة في عالم اليوم لا بالحكم سطحيا على ما هو الصواب أو الخطأ، أو ما هو العادل أو الظالم. لم نهدد أحدا قط ولن نفعل، لكننا سنجهر دائما بإدانة أعمال مثل إطلاق قذيفة تجبر سكان جزيرة هوكايدو اليابانية على قضاء يوم أو ليلة في مأوى.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الرئيس الأمريكي الشجاع والحكيم دوايت أيزنهاور كان يتسم بالحصافة وقال إن

”إن كل بندقية تُصنع وكل سفينة حربية تُدَشَّن، وكل صاروخ يُطلَق، إنما يعني في نهاية الأمر، سرقة ممن يتضورون جوعاً ولا يجدون ما يأكلونه ويرتجفون من البرد ولا يجدون كساء“.

سنظهر دائما الاهتمام والتضامن للسوريين والأفغان واللاجئين نت جنوب الصحراء الكبرى، أو أي لاجئين، دون الانتقاص من عزمنا على التصدي للإرهاب الدولي والحركات الإسلامية المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو تنظيم القاعدة، لأننا نعتبر المجتمع الديمقراطي للمساواة في الحقوق للجميع المجتمع الوحيد الذي نود أن نعيش فيه ونرى فيه مستقبلنا.

إننا ندرك أن مكافحة الفقر وعدم المساواة الاجتماعية في سياق الوقاية من ظاهرة التطرف وتعزيز التطرف هي مهمة هامة للغاية. ونحن ندعم إدماج المواطنين من جميع الأديان والانتماءات السياسية وغيرها في المجتمع الحديث الذي يقوم على القيم المشتركة، مع المحافظة على هوية كل شخص واحترام الجميع.

وتؤمن صربيا وتعرب عن ارتياحها للدور المتزايد الأهمية للأمم المتحدة، لا في حفظ السلام والاستقرار فحسب، بل في المهام الأكثر أهمية التي تضطلع بها المنظمة لصالح البشرية اليوم. وستدعم صربيا أي إصلاح للأمم المتحدة يعزز دور المنظمة، لأن ذلك يعني المزيد من المناقشات، وندرة استخدام القوة وغطرسة أقل في العلاقات الدولية. ولذلك، فإن مهمتنا هي أن

نبذل كل ما في وسعنا لتمكين دور أكثر نشاطا للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أختتم بكلمات العظيم ألبرت آينشتاين، الذي قال:

”إن العالم مكان خطير للعيش فيه. لا بسبب الأشخاص الذين يملأهم الشر، بل بسبب الأشخاص الذين لا يفعلون شيئا حيال ذلك.“

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الفخامة جوفينيل موييز، رئيس جمهورية هايتي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية هايتي.

اصطحب فخامة السيد جوفينيل موييز رئيس جمهورية هايتي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوفينيل موييز، رئيس جمهورية هايتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موييز (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب عن خالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة.

اليوم يتطلع الجميع عن حق إلى الأمم المتحدة، التي لم تكن مهمتها أكثر أهمية مما هي الآن. ولذلك، من الضروري المضي قدما في الإصلاح الذي بدأ منذ سنوات من أجل تكييف منظمتنا بشكل أفضل مع الواقع المعاصر حتى تتمكن بفعالية من بلوغ الأهداف المنصوص عليها في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أرحب برؤية وقيادة معالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش. ويحدوني الأمل في أنه في ظل قيادته القديرة، يمكن للمنظمة الوفاء بالالتزامات والمبادرات الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان كوكب الأرض ولتمكين الأمم المتحدة من مواجهة التهديدات العالمية، ومنع نشوب النزاعات وحلها.

إن جمهورية هايتي تؤيد تأييدا كاملا أي مبادرة من شأنها أن تحد من التوترات الدولية وتفكك الأزمات وتحقق التسويات السلمية للمنازعات. وترى أنه يجب تنفيذ إجراءات الأمم المتحدة في سياق منع نشوب الصراعات. وما فتئت جمهورية هايتي تتكلم ضد انتشار الأسلحة النووية، وتدين بشدة أي توتر ناجم عن الرغبة في حيازة الأسلحة النووية وإنتاجها.

وفي منطقة الشرق الأوسط، لا تزال الأزمة السورية تهز ضميرنا العالمي. وفي هذه القاعة، طرحت العديد من القرارات للتصويت، والتي تدعو إلى وضع حد لتلك المأساة اللاإنسانية التي خلفت عددا لا يحصى من القتلى.

إن الوضع الراهن للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي تتخلله اشتباكات متقطعة من العنف، من الواضح أنه لا يؤدي إلى حل.

تدعو جمهورية هايتي إلى خروج مشرف من الحالة الراهنة لما فيه منفعة الشعب الشقيق في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وتهيب بجميع الأطراف المعنية الانخراط في حوار وتفاوض.

تبين لنا الخاتمة الناجحة للصراع الكولومبي المسلح عن طريق التفاوض بأن المواجهات المسلحة والعنف الأعمى غير قادرة دائما على حسم المنازعات. لعل هذا النصر في كولومبيا يصبح مثالا يحتذى بالنسبة لنا جميعا.

إن جمهورية هايتي، الوفية لمثلها في السلام والحوار والود بين الشعوب، تعرب عن رغبة شديدة في أن تتاح فرصة لجمهورية

الصين في تايوان لكي يتسنى لها أن تشارك في القرارات الرئيسية التي نتخذها نحن الدول الأعضاء من أجل تحسين أحوال البشر على كوكب الأرض.

إني إذ أتكلم للمرة الأولى أمام الجمعية العامة، أقر بالمسؤولية الهائلة للتصدي للتحديات البيئية والتهديدات التي يواجهها كوكب الأرض. وجمهورية هايتي ملتزمة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة. إن هايتي، بوصفها دولة جزرية، عاقدة العزم على تعزيز قدرتها على الصمود أمام آثار الكوارث الطبيعية التي تؤثر على منطقة البحر الكاريبي كل سنة. فشعب هايتي يبذل جهودا هائلة للتعافي من الضرر الذي تسبب به إعصار ماثيو إيرما.

بالمثل، فإن حجم الدمار الذي لم يسبق له مثيل الناجم عن أعاصير متتالية ضربت بلدانا كاريبية شقيقة، بمن فيها أنتيغوا وبربودا ودومينيكا، فضلا عن أجزاء من ولايتي تكساس وفلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية، يبين الآثار السلبية للاحترار العالمي على كوكبنا. وفي هذا الصدد، تعرب جمهورية هايتي عن تضامنها مع الضحايا بوجه عام، ومع شعوب منطقة البحر الكاريبي بوجه الخصوص. وبالمثل، تقف جمهورية هايتي إلى جانب ضحايا الكوارث الطبيعية وشعب وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية.

وعلى نفس المنوال، يولي بلدي أهمية خاصة للوفاء بالالتزامات المترتبة بموجب اتفاق باريس بشأن المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن آفاق تحقيق التنمية المستدامة تتضاءل بسبب الأزمات البيئية وتدهور المناخ. لذلك نأمل من البلدان التي تصدر منها انبعاثات غازات الدفيئة المساهمة في الموارد اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق باريس. ويقينا أنه يجب علينا الوفاء بالتعهد الذي قطعناه لتزويد أضعف البلدان بالوسائل اللازمة لضمان الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز قدرتها على التأقلم مع الآثار الضارة لتغير المناخ.

أما في منطقة البحر الكاريبي، وفي هايتي على وجه الخصوص، فتذكرنا آخر الحوادث المناخية بمدى تأثير تغير المناخ على بلداننا. وفي نفس الوقت، يتهدننا بصورة هائلة مرة أخرى إعصار ماريا. بيد أن كل ما يحدث بالنسبة لنا ليس مقدر لنا، إنما نتيجة لأفعال البشر في بيئتهم. إننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن إصلاح البيئة. إذ أن البلدان المتضررة، بمن فيها جمهورية هايتي، لا تتاح لها موارد إضافية للاستجابة بشكل مناسب للعواقب المأساوية لتغير المناخ.

أدعو إلى زيادة الغطاء التأميني ضد الأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية. إن البلدان الكاريبية الصغيرة ذات الحيز الاقتصادي المحدود جدا، تتطلب نظاما للتأمين يتناسب مع التهديد. وتحقيقا لهذه الغاية، عندما تتولى هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، رئاسة الجماعة الكاريبية، نعتزم تنظيم مؤتمر إقليمي لإنشاء لجنة مشتركة بين الدول للاتفاق على استراتيجية مناسبة. وسوف يكون من التتابع المنطقي للدعوة التي وجهتها جمهورية هايتي في مؤتمر القمة الخامس للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث الذي عقد في كانكون، بالمكسيك، في شهر أيار/مايو، إنشاء صندوق إقليمي لتمويل البرامج الرامية إلى التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المنطقة. وسيمول هذا الصندوق على أساس نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتأثرة والبلدان المتقدمة النمو التي تنبعث منها غازات الدفيئة. تغتنم هايتي هذه الفرصة لتوجيه نداء إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعاني من تغير المناخ إلى الانضمام إلى هذا النهج أيضا.

مما لا شك فيه أن هذا العام قطع الصلة مع عدم الاستقرار الذي يعوق التنمية في جمهورية هايتي. ومنذ أن توليت رئاسة الجمهورية في ٧ شباط/فبراير، بذلت إدارة حكومتي كل جهد ممكن لتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون عن طريق بذل الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

أولا، لا تتهاون الحكومة الهايتية في جهودها الرامية إلى التصدي للفساد من قبيل المغالاة في قيمة الفواتير المتعلقة

بالعقود العامة، وإساءة استخدام ممتلكات الدولة، والتحقق من المستخدمين الوهميين الذين ييسر لهم الأفراد الفاسدين والذين، من خلال الجريمة الدنيئة، يسلبون ثمار التعليم من أبناء الشعب الهايتي. إن الفساد بجميع أشكاله، يمثل أوبئة وضمور في الاقتصاد؛ فقد أضعف بشدة الأساس السياسي وزعزع النسيج الاجتماعي في البلد.

إن الفساد جريمة ضد التنمية. وملايين الدولارات التي أنفقت هايتي في العقود الأخيرة كانت توجه في بعض الأحيان إلى عقود تزعزع استقرار الاقتصاد الوطني، مما يضر بشعبنا. ولذلك، حان الوقت كي تخدم المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد المحلية مصالح الأمة الهايتية بأسرها. والفساد يحرم الحكومة الهايتية من الموارد التي تحتاج إليها من أجل توفير الخدمات الأساسية للسكان. وإذا استمر الفساد في الانتشار ولم يتم وقفه، فإنه سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي في هايتي. فهو يحرم الغالبية العظمى من الهايتيين من التوزيع الكافي للطاقة الكهربائية، والتعليم الجيد لجميع أطفالهم، ومياه الشرب والفرص الاجتماعية والاقتصادية. وبغية عكس مسار هذا الاتجاه المدمر، تشن القيادة الهايتية الجديدة حملة قوية على مكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بالإدارة العامة، تعمل الحكومة على خمس أولويات مستمدة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونعمل مع البرلمان من أجل تعزيز قدراتنا مؤسساتنا الجمهورية من أجل تحسين إمكانية حصول المواطنين على الخدمات العامة. وقد أعطيت هذه السياسة شكلا ملموسا عن طريق ”قافلة التغيير“، وهي استراتيجية مصممة لتوفير الكهرباء ٢٤ ساعة يوميا عن طريق الطاقة النظيفة. إننا نتطلع إلى إدارة المياه الجوفية وري الأراضي الزراعية والاهتمام بأنهارنا التي يمكن، إذا ما أغفلت، أن تشكل خطرا بيئيا. كما ندرس تدارك العجز في المساكن وتوفير ١٢ ٠٠٠ غرفة دراسية إضافية في جميع أنحاء البلد.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بسيادة القانون، تسعى التدابير الجارية إلى ضمان استقلالية جهازنا القضائي وزيادة فعاليته. نحن نعزز كفاحنا ضد الفساد والتهريب والإفلات من العقاب. نحن نعمل على تعزيز الأمن العام من خلال مواصلة تحسين قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وبناء قدراتها. وفي الوقت نفسه، نقوم بإعادة تعبئة القوات المسلحة الهايتية، التي تعمل وفقا لإطار جديد للتنمية وبشكل يتماشى تماما مع الدستور.

لقد أمضى المجتمع الدولي ١٣ عاما وهو يدعم الأمن الوطني والأمن العام في هايتي. وكلما حدثت كارثة وطنية في هايتي، تهب البلدان الصديقة لمساعدة شعبها. وهذا يثبت أننا بحاجة إلى قوات دفاع قوية. ولهذا السبب فإن هايتي ستنشئ تدريجيا، بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، قوة عسكرية لإنجاز الولايات الرئيسية الثلاث.

وسننشئ، أولا، وحدة هندية قادرة على المساهمة في مشاريع الأشغال العامة الرئيسية والتدخل على الفور في أعقاب الكوارث الطبيعية؛ ثانيا، وحدة جوية لتدريب الشباب على ميكانيكا الطيران، والطيارين ليقودوا الطائرات العمودية في أعقاب الكوارث الطبيعية؛ وثالثا، وحدة طبية قادرة على توفير الرعاية لضحايا الكوارث الطبيعية والمقيمين في المناطق النائية من بلدنا.

وفي المجال الاقتصادي، على الرغم من ندرة الموارد الوطنية، تقوم الحكومة بتعبئة جميع الأدوات المتاحة لها لإعادة الاقتصاد إلى مسار النمو. وقد تم سن ثمانية من أصل تسعة قوانين لتحسين مناخ الأعمال هذا العام من خلال جدول أعمال تشريعي مشترك للسلطة السياسية. وبالمثل، فإن إدارتي تتخذ التدابير اللازمة، ولكن المثيرة للجدل من الناحية السياسية، لإعادة اقتصاد هايتي إلى طريق النمو وإيجاد فرص العمل اللائق، ولا سيما للشباب القلقين بشأن مستقبلهم. وفي هذا السياق، فإن مكتب إدارة الموارد البشرية لدينا في إطار الإصلاح الحكومي،

سيوظف، من خلال الامتحانات العامة ٠٠٠ ١٢ من صغار موظفي الخدمة المدنية من أجل إعطاء زخم جديد للنمو والتنمية الإدارة العامة، وسوف يحلون محل الموظفين المدنيين الذين هم على وشك التقاعد في الوقت الراهن.

لقد عقدنا العزم على توفيربدائل وفرص أخرى والفرص، ولا سيما لأكثر القطاعات ضعفا في مجتمعنا، وذلك للتأكد من أنهم لا يميلون إلى مغادرة البلد، وفي بعض الأحيان تعريض حياتهم للخطر، بحثا عن ظروف معيشية أفضل. لا يمكن لهايتي أن تستمر في رؤية شبابها يفرون بحثا عن الفرص، وقد وسع الفساد وتدمير المؤسسات الوطنية الهوة بين المواطنين والدولة بشكل كبير.

نود أن نشكر جميع البلدان الصديقة في المنطقة التي استقبلت المهاجرين الهايتيين. ولذلك سوف نساهم مساهمة فعالة في الجهود الدولية الرامية إلى اعتماد اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة في عام ٢٠١٨.

وقد بذلت حكومة هايتي جهودا لإعطاء زخم جديد لقطاعها الزراعي من خلال قافلة التغيير المذكورة آنفا. وستستفيد جميع إدارات البلد من أنشطة السلطات العامة لتطوير إمكاناتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي جزء من مقاطعة أرتيبونايت في الجنوب، أطلقنا بالفعل استراتيجية تقوم بموجبها الدولة التي كانت ذات يوم في حالة احتضار، باستئناف العمل المهمل منذ أمد طويل ولكنه ضروري. ونعتزم أن نبذل قصارى جهدنا لوقف التدهور المتسارع للبيئة، وجعل هايتي أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتحسين الهياكل الأساسية العامة الأساسية، وزيادة توفير الخدمات الأساسية، وتحفيز القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

إن المسالة الهامة هنا وال ضرورية بشكل حاسم هي تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق نمو قوي ومطرد وشامل للجميع من شأنه أن يخلق فرص العمل. ويتمثل هدفنا طويل الأجل في جعل هايتي جاذبة للاستثمار. يدرك شعب هايتي تمام الإدراك أنه مسؤول في المقام الأول عن تولي الملكية وتنظيم البلد بطريقة سيادية. وتركز كل مساعينا، على الصعيد الاقتصادي، على الاستخدام الرشيد لمواردنا. إننا نفعل كل ما في وسعنا بما لدينا من موارد شحيحة.

وفي حين أننا نشكر بحرارة الأمم المتحدة على التزامها نحو هايتي، فإنني سأكون مقصرا إن لم أذكر حالتين مؤسفتين نشأتا عن وجودها في بلدنا. لقد شهدنا، من ناحية، أعمالا بغيضة من الاستغلال والعنف الجنسيين يرتكبها بعض حفظة السلام أو غيرهم من موظفي الأمم المتحدة؛ ومن ناحية أخرى، إدخال وباء الكوليرا إلى هايتي. والآثار الضارة التي تخلفها مظاهر التضامن الدولي تلك، تتطلب، كما اعترفت الأمم المتحدة بالفعل، التزاما أخلاقيا باتخاذ تدابير لتوفير الموارد اللازمة من أجل القضاء على الكوليرا في هايتي.

ويشكل تحسين نظام الرعاية الصحية، بما في ذلك عن طريق القضاء على الكوليرا، إحدى أولويات الحكومة الهايتية. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا، فإن عدد الضحايا يبلغ حوالي ٠٠٠ ١٠، وللأسف، فإنه مستمر في الازدياد. وهناك عشرات الآلاف من الأيتام بسبب الكوليرا. وقد حان الوقت لقيام الأمم المتحدة لتجسد حقا المثل العليا النبيلة، القائمة أساسا على احترام حقوق الإنسان، من خلال الاضطلاع بمسؤوليتها الكاملة لمعالجة الحالة التي ألحقت ضررا خطيرا بالشعب الهايتي.

وآن الأوان لتفي الأمم المتحدة بالالتزامات التي قطعتها في إطار النهج الجديد نحو مكافحة وباء الكوليرا الذي أوصى به الأمين العام ووافقت عليه الجمعية العامة. ولذلك، فإننا نؤيد النداء العاجل الذي أطلقه الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى إنشاء صندوق استئماني للتنفيذ الكامل لعنصري هذا النهج الجديد.

ونرحب أيضا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة لإعادة تخصيص مبلغ ٤٠,٥ ملايين دولار من ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لمكافحة الوباء. ونود أن نرى الشركاء الدوليين الآخرين يتبعون هذا المثال. ونود أن نكفل أن يتلقى المرضى الرعاية الملائمة وأن يحصل الضحايا وأطفالهم على التعويض المناسب، وأن يجري تطوير مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي في هايتي، تحت إشراف الإدارة الوطنية لمياه الشرب والإصحاح.

إن جمهورية هايتي ملتزمة التزاما قاطعا بإحراز التقدم وتعزيز سيادة القانون. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأهداف لا تزال أعمالا جارية. ولن تدخر القيادة الجديدة في هايتي وسعا لتعزيز التحولات الكبيرة اللازمة لإخراج الدولة من سباتها المسبب للصدمة والألم. وتعمل الحكومة الهايتية بلا كلل من أجل كفالة سلامة شعبها ورفاهه. وهذه شروط مسبقة حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن تحقيق الاستقرار السياسي هو العامل الأهم من جميع المنافع العامة، كما قلت في حملتي الانتخابية. وفي هذا الصدد، أعتزم مواصلة الحوار الذي بدأته الأسبوع الماضي بشأن بناء مؤسسات قوية في المجال السياسي، وشاركت فيه تقريبا جميع الأحزاب السياسية في البرلمان وجميع السلطات المحلية. وعلاوة على ذلك، وفي الأسابيع المقبلة، ستبدأ إدارتي مشاورات وطنية في جميع القطاعات بهدف تحقيق الاستقرار اللازم للاضطلاع ببرنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الأقل خلال الأعوام الـ ٢٥ المقبلة.

وتدرك الجهات الفاعلة الاقتصادية والسياسيةوالاجتماعية في هايتي التزامها الأساسي بأنه يتعين عليها تعزيز السلم الاجتماعي من أجل تحقيق المصير المخصص لأمتنا النبيلة والعظيمة – مهد الحرية والمساواة والإخاء – جمهورية هايتي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطحب السيد جوفينيل مويز، رئيس جمهورية هايتي، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية كوريا.

اصطحب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مون جاي – إن (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): بادئ ذي بدء، باسم شعب جمهورية كوريا وحكومتها، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أعمق مشاعر التعاطف مع ضحايا الزلزال الذي ضرب المكسيك في ١٩ أيلول/سبتمبر وأسرهم فضلا عن شعب المكسيك وحكومتها.

وأعرب عن احترامي وامتناني لجميع الدول الأعضاء ولموظفي الأمانة العامة على ما قدموه من إسهامات في صون السلام والأمن العالميين.

وأهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأتوقع أن تحقق هذه الدورة نتائج هادفة عديدة في ظل قيادته الممتازة.

كما أود أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على النجاح الكبير الذي حققه. إن جمهورية كوريا تتخذ موقفا قويا في دعم أهداف الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإلى الحفاظ على السلام. وأتطلع إلى إعادة بعث الأمم المتحدة

بوصفها منظمة أكثر قوة في تعزيز السلام والرخاء لجميع الشعوب خلال فترة ولاية الأمين العام.

وحين كنت أعد هذا الخطاب، كنت أفكر في روح الأمم المتحدة والمهمة المشتركة التي نشاركها جميعا. وربما تكون الأمم المتحدة من أفضل الاختراعات المؤسسية التي أنشأها الذكاء البشري. فقد ولدت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وواجهت بدون تراجع التحديات التي تجابه البشرية طوال الأعوام الـ ٧٠ الماضية. إن أدوار الأمم المتحدة وإسهاماتها في المجتمع الدولي ستستمر في النمو بمرور الزمن. واليوم، يأخذ عدد القضايا العابرة للحدود الوطنية في الازدياد، ولا يمكن لأي بلد أن يحلها بمفرده. ولهذا السبب، ينبغي أن نحترم حقا روح الأمم المتحدة لكي نجد حلولا لجميع المشاكل التي تواجهنا.

وتحقيقا لهذه الغاية، آمل أن يولي الجميع الاهتمام لجمهورية كوريا، الواقعة في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية في الطرف الشرقي للقارة الأوروبية الآسيوية. وأعتقد أن تجمعات ضوء الشموع التي خرجت في الشتاء الماضي في جمهورية كوريا أنشأت لحظة تاريخية تشهد على الإنجاز البارع لروح الأمم المتحدة. وبقوة التعاون والتضامن التي تتحدى التحديات المقبلة، واصلت التجمعات تقدمها صوب مستقبل طمحت إليه البشرية. وقد يتذكر البعض مشاهد تجمعات ضوء الشموع التي بثتها وسائط الإعلام: الشوارع المعبأة بملايين الأضواء والأشخاص الذين يعبرون عن آرائهم هناك بحرية ويشاركون في المناقشات في كل ركن من أركان الشارع حيث كان هناك غناء، ورقص ورسم، والوجوه المشرقة للآباء والأمهات الذين يأخذون بأيدي أطفالهم للانضمام إلى التجمعات، وفخر الشباب الذين يلتقطون القمامة من الشوارع بعد ذلك. وجميع هذه المشاهد كانت إلى حد كبير للغاية جزءا من ديمقراطيتنا وسلامنا.

وبدأت ثورة ضوء الشموع في كوريا في ساحة عامة حيث أيقظ التوق إلى استعادة الديمقراطية والدستور الذكاء الجماعي للمواطنين. إنني شخصيا شاركت أيضا في التجمعات الحاشدة، تماما مثل أي مواطن. وشعب جمهورية كوريا حقق الديمقراطية بأكثر الطرق السلمية والرائعة. وأثبت قوة السيادة الشعبية، التي تشكل جوهر الديمقراطية. كما أثبت أن قوة السلام يمكن أن تحقق للعالم تغييرات أكبر مما تحققه أعمال العنف.

إن الإدارة الجديدة في جمهورية كوريا قد تحققت بفضل ثورة الشموع. وإلى جانب أهميتها في إفساح المجال أمام الانتخابات الديمقراطية، فقد أنشئت هذه الإدارة من خلال مشاركة أبناء الشعب وتطلعاتهم، وإدراك أنهم أصحاب الأمة الشرعيين. وأنا أقف هنا اليوم نيابة عن هذه الإدارة. وأشعر بالامتنان والفخر الشديدين لكون جمهورية كوريا، وإن كانت ديمقراطية لم تعرف طريق الازدهار إلا مؤخراً، قد أعطت العالم أملاً جديداً بهذا الشكل من أشكال الحكم. وجمهورية كوريا إذ تعكف في الوقت الراهن على بناء قوتها الجديدة، فإنها تعتزم القيام بدور نشط في معالجة المسائل العالقة التي تواجه المجتمع الدولي.

لقد دأبت جمهورية كوريا على مواكبة الأمم المتحدة في خطواتها. ومنذ إنشاء الحكومة في عام ١٩٤٨، تلقت جمهورية كوريا مساعدة كبيرة من الأمم المتحدة، سواء أثناء الحرب الكورية أو خلال عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب. وعلى الرغم من أن جمهورية كوريا لم تتمكن من الحصول على عضوية الأمم المتحدة قبل عام ١٩٩١، فقد استطاعت أن تعزز دورها ومسؤولياتها كدولة عضو أسرع من غيرها خلال جيل واحد فحسب. وما فتئت كوريا تشارك في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٩٣. وكرئيس للجنة بناء السلام هذا العام، فإنها تركز على حل الأسباب الجذرية للنزاعات.

وخلال السنوات الخمس الماضية، زادت جمهورية كوريا من مساعدتها المالية للاجئين بمقدار ١٥ ضعفاً، وفي العام الماضي انضمت إلى نادي المساهمين بـ٢٠ مليون دولار فأكثر تحت رعاية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

ومن خلال التعجيل بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإجراء تغييرات في سياستها في مجال الطاقة، تضطلع الحكومة الكورية أيضاً بالدور الريادي في دعم استجابات البلدان النامية لتغير المناخ من خلال المعهد العالمي للنمو الأخضر وصندوق المناخ الأخضر. وعلاوة على ذلك، حققت حكومة بلادي الهدف المتمثل في شغل النساء نسبة ٣٠ في المائة من المناصب الوزارية، وذلك دعماً للجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين – وهو أحد أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي السنوات المقبلة، ستزيد جمهورية كوريا مساهماتها في الأمم المتحدة زيادة كبيرة في كل القطاعات. وموضوع الدورة الحالية للجمعية العامة – ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“– يتماشى مع فلسفة حكم الإدارة الجديدة في جمهورية كوريا. و”الإنسان أولا“ هو الشعار الذي استخدمته سنوات للتعبير عن فلسفتي السياسية، والإنسان هو محور كل السياسات في إدارتي الجديدة. وما فتئت حكومتي تتخذ تدابير جريئة لتغيير النموذج الاقتصادي من أجل التعامل مع التفاوت الاقتصادي الذي يقف حجر عثرة في طريق النمو والتماسك الاجتماعي. ونتبع حالياً سياسات اقتصادية تركز على نمو دخل الأفراد والأسر المعيشية، وتشجيع الاقتصاد الذي يحقق النمو ويهيئ فرص العمل ويمكن الجميع من التمتع بفرص متساوية وبعوائد النمو. وهذا ما نسميه اقتصاد محوره الناس. ومساعي إدارتي العازمة لتحقيق النمو الشامل للجميع لن تقتصر على بلدنا. ووفقا لذلك النموذج الجديد، ستواصل جمهورية كوريا تقديم دعمها للنمو المستدام في البلدان النامية.

لقد ولدت في بلدة للاجئين في خضم الحرب الكورية. تلك الحرب الأهلية، التي تطورت إلى حرب دولية، دمرت حياة عدد لا يحصى من البشر. أكثر من ٣ ملايين شخص فقدوا أرواحهم، وحُرم الكثير من الناجين من العيش الكريم. وكان والدي واحداً منهم. والدي الذي كان يظن أنه يتخذ ملجأ مؤقتاً آنذاك، لم يتمكن أبداً من العودة إلى مسقط رأسه قبل وفاته. وأنا أنتمي إلى إحدى الأسر المنفصلة – أولئك الضحايا الذين انتهكت حقوقهم الإنسانية بسبب الحرب. إن الحرب لم نته تماماً بعد.

إن الحرب الكورية، التي بدأت كنتيجة فرعية للحرب الباردة الأكبر، لا تزال مستمرة حتى اليوم. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، وانقضاء ٦٤ عاماً منذ إبرام اتفاق الهدنة الكورية، لا تزال الحرب مستمرة في شكل وقف غير مستقر لإطلاق النار في شبه الجزيرة الكورية – آخر بقايا نظام الحرب الباردة في منطقة شمال شرق آسيا. وفي ذروة التوترات في شمال شرق آسيا بسبب المسألة النووية والقذائف الكورية الشمالية، باتت ذكرى الحرب وجراحها أكثر حدة، والقلوب المتطلعة إلى تحقيق السلام يعتصرها الألم. وذلك يصف الحالة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شبه الجزيرة الكورية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

وبالنسبة لي، رئيس البلد الوحيد المقسم في العالم، فإن تحقيق السلام نداء وواجب تاريخي. وأنا أمثل زملائي المواطنين، الذين أرسلوا رسالة سلام من خلال ثورة الشموع إلى القرية العالمية التي لا تعرف فيها الحروب والنزاعات نهاية. وفي الوقت نفسه، عُهد إليّ بمسؤولية حماية حقوق شعبي في السلام وفي الحياة اليومية دون عائق كقيم عالمية. ولهذه الأسباب، آمل أن تتمكن كوريا الشمالية من اختيار طريقها المؤدي إلى السلام. واعتقد أن السلام عندما يجري اختياره بمحض الإرادة، فإنه يصبح سليماً ومستداماً. وإنني أشعر بالامتنان لأن قناعاتي يتشاطرها المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من مطالبات المجتمع الدولي وتحذيراته المتضافرة، ولخيبة أملنا وسخطنا الشديدين، أجرت كوريا الشمالية مؤخراً تجربتها النووية السادسة إلى جانب استفزازات أخرى تتعلق بالقذائف. وفي أعقاب التجربة النووية ونتيجة لها،

أقنعت الحكومة الكورية بلداناً في المنطقة وخارجها بالحاجة إلى جزاءات وضغوط أشد لحمل كوريا الشمالية على إنهائها واختيار طريق الحوار. وإنني أقدر تقديراً عالياً اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بشأن جزاءات كوريا الشمالية، الذي اتخذ بسرعة لم يسبق لها مثيل، وتضمن تدابير أشد من أي قرار سابق. وهذا يبين بوضوح أن المجتمع الدولي يشعر بالغضب بشكل جماعي. ويستجيب بصوت واحد لمعالجة المسألة النووية لكوريا الشمالية والمشاكل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية. ومرة أخرى، بوصفي ممثل الطرف المعني مباشرة بالمسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية، أود أن أعرب عن تقديري للمجتمع الدولي على تفهمه المشترك ودعمه موقف الحكومة الكورية.

وعلى الرغم من انتهاك كوريا الشمالية الصارخ لالتزاماتها وتعهداتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تبذل الحكومة الكورية والمجتمع الدولي كل جهد ممكن بعزم كبير على حل المسألة النووية لكوريا الشمالية سلمياً. وقرارات مجلس الأمن المعنية بالجزاءات ضد كوريا الشمالية، التي حددت مبادئ الحل السياسي والدبلوماسي السلمي للمسألة النووية لكوريا الشمالية، هي أيضاً جزء من تلك الجهود.

ومرة أخرى، في الجمعية العامة، حيث تتعهد الأمم باتخاذ إجراءات لتحقيق السلام العالمي والازدهار المشترك لجميع الشعوب، سأجعل النقاط التالية واضحة كل الوضوح أمام كوريا الشمالية والمجتمع الدولي. نحن لا نرغب في انهيار كوريا الشمالية. ولن نسعى إلى إعادة التوحيد عن طريق الاستحواذ أو أي وسائل مصطنعة. وإذا اتخذت كوريا الشمالية قرارها، حتى في هذه المرحلة، بالوقوف على الجانب الصحيح من التاريخ، نحن مستعدون، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، لتقديم المساعدة. ينبغي لكوريا الشمالية أن تقر بكل هذه الحقائق الثابتة في أقرب وقت ممكن. ويجب أن تكف فوراً عن اتخاذ القرارات الخرقاء التي قد تؤدي بها إلى العزلة والسقوط، وأن تختار طريق الحوار.

وأحث كوريا الشمالية على التخلي عن سياساتها العدائية ضد البلدان الأخرى والتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

كما ينبغي زيادة تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. ويجب أن يواصل التعامل بقوة وبشكل صارم مع كوريا الشمالية حتى تتخلى عن برنامجها النووي من تلقاء نفسها.ويجب على جميع الدول تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات بدقة والسعي إلى اتخاذ تدابير جديدة في حال صدور أي استفزازات أخرى من الشمال. ومن الأهمية بمكان أيضا التعامل مع الحالة بطريقة مستقرة.إن كل مساعينا تهدف إلى منع اندلا ع الحروب وصون السلام.وفي هذا الصدد، فإن الحالة المتعلقة بالمسألة النووية لكوريا الشمالية ينبغي إدارتها على نحو مستقر حتى لا تزداد التوترات بشكل مفرط وحتى لا تؤدي الاشتباكات العسكرية العرضية إلى تدمير السلام.وينبغي لنا جميعا أن نتذكر ما قاله رئيس الولايات المتحدة الأسبق رونالد ريغان: ”ليس السلام هو انعدام النزاع، بل القدرة على التعامل معه بطرق سلمية“.

وأود أن أقدم طلبا خاصا إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.، من أجل إيجاد حل جذري للمسألة النووية لكوريا الشمالية، ينبغي الوفاء بالروح الأساسية للمجتمع الآمن المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا.وينبغي دمج الركيزة الأساسية للأمن في منطقة شمال شرق آسيا وتعددية الأطراف بحكمة.

إن روح الأمم المتحدة هي تحقيق السلام العالمي من خلال الحوار المتعدد الأطراف.وشبه الجزيرة الكورية هي المكان الذي تشتد فيه الحاجة لهذه الروح.إن تحقيق السلام هو المسألة التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها، والتي تسعى إليها، والتي هي في طريقها للتحقيق. ونحن بحاجة لأن تقوم الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا في شبه الجزيرة الكورية.وأهم دور مطلوب من الأمم المتحدة الاضطلا ع به اليوم يتمثل في التوصل إلى تدابير أساسية

من أجل وقف الحلقة المفرغة من تصاعد الاستفزازات وزيادة العقوبات.

لقد أعلنت في مناسبات عديدة عن خارطة اقتصادية جديدة لشبه الجزيرة الكورية، ورؤية جديدة للاقتصاد الشمالي. وأعتقد أن تحقيق السلام والازدهار الحقيقيين في شمال شرق آسيا سيبدأ عندما يتم تعزيز الأساس الذي تقوم عليه الجماعة الاقتصادية لشمال شرق آسيا من جهة وتحقيق التعاون الأمني المتعدد الأطراف من جهة أخرى.

لقد توقفت دورة الألعاب الأولمبية لفترة تصل إلى ١٥٠٠ عام قبل أن تعقد مجددا عام ١٨٩٦.وكان الدافع وراء إحياء الألعاب الأولمبية هو التعطش إلى السلام.لقد بدأ تاريخ الألعاب الأوليمبية الحديثة بالمشاعر الغامرة التي سادت دورة الألعاب الأولمبية الأولى التي عقدت في أثينا في شبه جزيرة البلقان، التي كانت في وقت ما محور النزاعات.ومن المقرر عقد دورة الألعاب الأوليمبية الشتوية بعد خمسة أشهر من الآن في بيونغ شانغ بجمهورية كوريا. إنها الحلقة الأولى في سلسلة الألعاب الأوليمبية التي ستعقد في شمال شرق آسيا: في بيونغ شانغ عام ٢٠١٨ وطوكيو عام ٢٠٢٠ وبيجين عام ٢٠٢٢.ويحدوني الأمل في أن تتيح الدورات الأوليمبية الثلاث هذه فرصة لتعزيز السلام والتعاون الاقتصادي في شمال شرق آسيا، حيث تتعايش مخلفات الحرب الباردة، والأمل في المستقبل، فضلا عن المواجهات والتعاون. وجمهورية كوريا على استعداد لبذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق هذه الغاية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هلال (المغرب).

وأود أن أطلب من أعضاء الجمعية أن يتخيلوا، للحظة واحدة، تجمع الأشخاص المحبين للسلام والرياضة من جميع أنحاء العالم في بيونغ شانغ، التي لا تبعد سوى ١٠٠ كيلومترعن المنطقة المنزوعة السلاح، رمز الانقسام والمواجهة في شبه الجزيرة الكورية.وسيتبادل رؤساء الدول والحكومات من جميع أرجاء العالم تحيات الصداقة والوئام.ويغمر قلبي عظيم الفرح عندما أتصور الرياضيين من كوريا الشمالية يسيرون إلى الملعب خلال حفل الافتتاح، مع وجود فرقة مبهجة مشتركة من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ترحب بهم بحماس إلى جانب وجوه أناس مبتسمة من جميع أنحاء العالم.إنه ليس حلما مستحيلا.

ولكي يتحقق ذلك، سأبذل قصارى جهدي حتى النهاية، بالتعاون مع اللجنة الأوليمبية الدولية، لكي أرحب بالكوريين الشماليين في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ شانغ. ويحدوني الأمل في أن تصبح بيونغ شانغ شمعة أخرى مضيئة. وعلى غرار الشموع التي يحملها الشعب الكوري في مواجهة الأزمة الديمقراطية، أعتقد أن بيونغ شانغ ستصبح شمعة تسلط الضوء على السلام عند تهديده.ويحدوني الأمل في أن تضيء جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة شموعها.وآمل أن نجتمع معا قلبا وقالبا لنسير جنبا إلى جنب بسلام.

واليوم، وبهذا التعهد الصادق، أدعو رؤساء الدول والحكومات من مختلف أنحاء العالم إلى القدوم إلى بيونغ شانغ. فالخطوات التي يتخذونها، معا، ستصبح مسيرة من أجل السلام. وإنني أتطلع إلى رؤيتهم جميعا في بيونغ شانغ في العام القادم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

اصطحب العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): يسرني أيما سرور أن أرحب بفخامة العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس عون: يسعدني بداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية، وأتمنى لكم التوفيق في مهامكم. كما أود أن أتوجه بالشكر لمعالي السيد بيتر طومسون على حسن إدارته للدورة السابقة.

وأحيي أيضا سعادة الأمين العام، السيد غوتيريش، وجهوده لتفعيل دور منظمة الأمم المتحدة.

نحن اليوم في نيويورك، وفي شهر أيلول/سبتمبر،

ولا بد أن تعود بنا الذاكرة ستة عشر عاماً إلى الوراء حين ضرب الإرهاب هذه المدينة موقعاً آلاف الضحايا. ونجدد من على هذا المنبر تضامننا مع عائلاتهم ومع عائلات كل ضحايا جرائم الإرهاب في العالم.

إن هذا الحدث المأساوي كان انطلاقة لحرب دولية ضد الإرهاب ما لبثت أن تفرّعت وتوزعت وضاعت أهدافها وأشعلت النيران في العديد من الدول خصوصاً في الشرق الأوسط حيث طالت شظاياها كل البلدان؛ منها ما وصلته النيران ومنها ما حمل عبء النتائج. وقد أفرزت وغذّت أبشع أنواع الإرهاب الذي يهدف إلى القضاء على الإنسان والحضارة والثقافة، فمارس أكثر الجرائم وحشية على شعوب منطقتنا. لم يوفّر مدنياً، طفلاً كان أو امرأة أو عجوزاً، ولم يوفّر معلماً، أثرياً كان أو ثقافياً أو دينياً. ثم تمدّد نشاطه ليضرب في القارات الخمس بأفظع الأساليب وأكثرها دموية، وينقض بإجرامه كل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية ولا أحد يعرف أين ستصل حدوده ومتى أو كيف سوف ينتهي.

ومع بدء الأحداث في سورية اضطرب الوضع في لبنان وبدا واضحاً أنه من عداد الدول العربية التي كان مقرراً لها أن تقع في براثن الإرهاب، ولكنه استطاع أن يتجنب السقوط والانفجار من خلال حفاظه على وحدته الوطنية رغم كل الانقسام السياسي الحاد الذي كان قائماً. فلم يتجاوز أحد الخط الأحمر المرسوم في وجدان كل مواطن، ما أمّن وحدة لبنان وحفظ أمنه، على الرغم من تسلل العناصر الإرهابية إلى بعض مناطقه وبلداته وقراه وتشكيلهم مجموعات وخلايا مسلحة فيها. لكن لبنان، وبجميع قواه، تمكّن من القضاء عليها تدريجياً. ومؤخراً قام جيشنا بالمعركة النهائية على حدودنا مع سورية وحقق انتصاراً كبيراً على التنظيمات الارهابية من ''داعش'' و''النصرة'' ومتفرعاتها وأنهى وجودها العسكري في لبنان.

والأعباء التي يتحمّلها لبنان جراء الحرب الدائرة في سورية تفوق بكثير قدرته على التحمل، لكن الشعب اللبناني أثبت أنه شعب إنساني ومسؤول. فقد استقبل النازحين في بيوته ومدارسه ومستشفياته، وسمح لهم بمشاركته لقمة العيش وسوق العمل على مدى السنوات الأخيرة الماضية ما ضاعف نسبة البطالة فيه. وأشير هنا إلى أن أكثر من نصف مدارسنا الرسمية تعمل بدوامين، قبل الظهر وبعده لنتمكن من استيعاب الأطفال السوريين.

إن لبنان بلد صغير المساحة كثيف السكان محدود الموارد، اقتصاده تأثر بأزمات عدة أولها الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم حروب المنطقة التي طوقته ومنعته من التحرك باتجاه الشرق والدول العربية التي تشكّل له المدّ الحيوي، ثم جاءت موجات النزوح واللجوء التي أضافت اليه ما نسبته ٥٠ في المائة من سكانه، ما يعني أنه مقابل كل لبنانيين صار هناك نازح أو لاجئ، وارتفعت الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع الواحد إلى ٦٠٠ بعد أن كانت ٤٠٠، وكل هذا الاكتظاظ الشديد هو على مساحة ١٠ ٤٥٢ كيلومتراً مربعاً، الأمر الذي زاد من صعوبات أوضاعنا الاقتصادية، وزاد أيضاً نسبة الجريمة بمختلف أنواعها. والأخطر أن المجموعات الارهابية قد اتخذت من بعض

تجمّعات النازحين مخابئ لها محوّلة إياها بيئة حاضنة، وكانت تخرج منها لتقوم بتفجيراتها حاصدة أرواح الأبرياء.

من هنا، فإن الحاجة قد أصبحت ملحّة لتنظيم عودة النازحين إلى وطنهم بعد أن استقرّ الوضع في معظم أماكن سكنهم الأولى.

هناك من يقول بعودة طوعية لهم ونحن نقول بالعودة الآمنة ونميّز بين الاثنين، واجتماعات مجموعة الدول الداعمة لسورية قد أكدت على ذلك. فالعودة تكون طوعية أو آمنة وفقاً لسبب النزوح؛ فإذا كان اللجوء إفرادياً ولسبب سياسي يهدّد أمن الفرد وسلامته تكون العودة طوعية، أي أنها تُمنح للّاجئ السياسي ويترك له تقدير توقيتها، وهذا النوع من اللجوء يقترن بقبول الدولة المضيفة. أمّا اللجوء الجماعي بشكله الحالي إلى لبنان، فهو قد حصل لسبب أمني أو اقتصادي، وهرباً من أخطار الحرب، ولذلك نسميه نزوحاً وليس لجوءاً، وهو لم يقترن بقبول الدولة ولم يكن إفرادياً، إنما على شكل اجتياح سكاني.

أمّا الادّعاء بأنهم لن يكونوا آمنين إذا عادوا إلى بلادهم فهذه حجة غير مقبولة؛ فمن ناحية، هناك حوالى ٨٥ في المائة من الأراضي السورية قد أصبحت في عهدة الدولة، ومن ناحية ثانية، إذا كانت الدولة السورية تقوم بمصالحات مع المجموعات المسلحة التي تقاتلها وتترك للمقاتلين حرية الخيار بين أن يبقوا في قراهم أو أن يرحلوا إلى مناطق أخرى، فكيف بها مع نازحين هربوا من الحرب؟ وما حصل بعد الأحداث الأخيرة في لبنان يؤكد هذا الكلام.

وفي السياق نفسه، يعيش النازحون في بيئة صحية غير سليمة بالرغم من كل تقديمات المؤسسات الدولية واللبنانية، ويؤلمنا أن نكون عاجزين عن تحسين أوضاعهم بسبب كثافة أعدادهم وبسبب إمكاناتنا المحدودة. ولا شك في أنه من الأفضل لهم أن تقوم الأمم المتحدة بمساعدتهم على العودة إلى وطنهم بدلاً من مساعدتهم على البقاء في مخيمات لا يتوفّر فيها الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة.

بالإضافة إلى النزوح السوري، يتحمّل لبنان أعباء لجوء ٥٠٠ ألف فلسطيني، هُجّروا من أرضهم منذ ٦٩ عاماً، ينتظرون عودتهم إلى فلسطين، ومؤسسة الأونروا على طريق الانهيار المالي.

ولا نرى في الأفق أي جهود جدية من الأمم المتحدة أو مجلس الأمن لتنفيذ مشروع الدولتين، بل على العكس فإن المجتمع الدولي بجميع مؤسساته يعجز عن جعل إسرائيل تتوقف عن إقامة مستوطنات جديدة. ولا يزال العنف مستمرا لأنه لا يمكن إخضاع شعب سلبت هويته وأرضه.

لطالما كانت مقاربة إسرائيل للحل تقوم دائما على القوة العسكرية وانتهاك الحقوق، ولبنان خير شاهد على ذلك، فهي تخرق السيادة اللبنانية والقرار ١٧٠١ بشكل دائم، وخلال الأيام الماضية قصفت طائراتها الأراضي السورية انطلاقا من الأجواء اللبنانية، ثم قامت بغارة وهمية على علو منخفض خارقة جدار الصوت فوق صيدا فتسببت بأضرار مادية، أضف إلى ذلك زرعها من حين لآخر أجهزة تجسس في الأراضي اللبنانية. وهذه الانتهاكات ليست بجديدة، فهذا ما دأبت عليه إسرائيل منذ سبعة عقود حتى يومنا هذا، وهي تسجل ما لا يقل عن مئة اختراق بري وبحري وجوي للسيادة اللبنانية كل شهر. ولبنان يتقدم بالشكاوى إلى مجلس الأمن، من دون أن يتمكن هذا الأخير من ردعها.

هذه العقود السبعة من الحروب الإسرائيلية أثبتت أن المدفع والدبابة والطائرة لا تأتي بالحلول ولا بالسلام، فلا سلام من دون عدالة، ولا عدالة إلا باحترام الحقوق. ولا شك أن جريمة طرد الفلسطينيين من أرضهم وتهجيرهم لا يمكن أن تصحح بجريمة أخرى ترتكب بحق اللبنانيين عبر فرض التوطين عليهم، كما بحق الفلسطينيين عبر إنكار حق العودة عليهم. وليس تعطيل دور

مؤسسة الأونروا إلا خطوة على هذه الطريق تهدف إلي نزع صفة اللاجئ تمهيدا للتوطين، وهو ما لن يسمح به لبنان، لا للاجئ أو لنازح، مهما كان الثمن، والقرار في هذا الشأن يعود لنا وليس لغيرنا.

لقد تركت جميع هذه الحروب جراحا ثخينة في المجتمعات وبين الأفراد، وقضت على الأفكار الاجتماعية الواعية، وخربت مبادئ التعايش والتضامن وروح التسامح وقبول الآخر بين الأفراد والمجموعات في العالم، وصارت منطقتنا أسيرة الفقر والحاجة وهي تتحول إلى بؤرة لمزيد من التطرف وتتوالد فيها الأزمات وتتصاعد.

من هنا ضرورة أن يترافق أي حل مع إجراءات اقتصادية واجتماعية كفيلة بتحقيق النمو وتحسين الأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة بما يؤمن لهم الحياة الكريمة والمستقرة. لهذا أدعو إلى التفكير جديا في مشروع إقامة سوق اقتصادية مشتركة لضمان لقمة العيش في ظل الحرية.

إن لبنان الذي يشكل عالما مصغرا بحد ذاته، سواء بتنوع شعبه وثقافته، أو بحضارته التي هي عصارة حضارات متراكمة منذ العصور القديمة، من الآرامية، لغة السيد المسيح، وصولا إلي العربية لغة الرسول مرورا بالفينيقية والرومانية واليونانية واللاتينية والفارسية ووادي النيل... أضف إلي ذلك أن الشعب اللبناني يجمع المسلمين بكل مذاهبهم والمسيحيين أيضا بكل مذاهبهم، وعرف الحرب وتداعياتها والسلام وإيجابياته، وبهذه التجارب في العيش المشترك وشمولية الثقافة يستطيع لبنان أن يكون واحة يمكن للعالم أن يلتقي فيها ويتحاور.

انتهاء الحرب العالمية الأولى أنشئت عصبة الأمم، وهدفها الحفاظ على السلام العالمي، ولكنها فشلت، واندلعت الحرب الثانية خلال أقل من ثلاثة عقود، وبعد أن توقفت أنشئت منظمة الأمم المتحدة وكان أول أهدافها حل النزاعات سلميا بين الدول ومنع الحروب المستقبلية، فهل تمكنت من تحقيق هذا الهدف؟

الإجابة ليست صعبة، والعالم المتفجر حولنا خير جواب. إن الحرب الثالثة اتخذت شكلا جديدا، فلم تعد حربا بين الأمم إنما حروبا داخلية مدمرة، وكثيرة هي الدول التي تفجرت من الداخل لأسباب دينية أو إثنية، وبسبب التطرف ورفض حق الآخر بالوجود.

أما اللجوء إلى تقسيم الدول طائفيا أو إثنيا فقطعا ليس هو الحل، ولن يحول دون اندلاع الحروب. بل على العكس، فمن شأن هذه المقاربة أن تزيد العصبيات والتطرف والصراعات.

إن الحل لن يكون إلا بتغيير فكري وثقافي. من هنا تبرز الحاجة ملحة إلى مؤسسة تعنى بتربية السلام؛ إذ وحدها ثقافة سلام وسماح جديدة تعلم مبادئ العيش معا أو ما يسميه البعض ''العيش المشترك'' يحترم فيه الإنسان حرية المعتقد والرأي وحق الإختلاف، يمكنها أن تواجه الإرهاب وأن تؤسس لمجتمعات قادرة على إرساء السلام بين الشعوب والأمم. ثقافة تقرب الإنسان من الإنسان وتساهم في تمتين العلاقات بين المجتمعات المختلفة وتساعد على اعتماد لغة الحوار وسيلة لحل النزاعات.

ودور لبنان، لا بل رسالته، هو في الحرب على أيديولوجية الإرهاب، لأن لبنان الذي يتميز بمجتمعه التعددي هو نقيض الأحادية التي تمثلها داعش ومثيلاتها. والجهد الأساسي الذي يجب أن تقوم به الأمم المتحدة هو محاربة الإرهاب فكريا إذ لا احتواء له ولا حدود ولا جغرافيا لأنه عدوى فكرية متنقلة إلكترونيا في العالم.

لكل هذه الأسباب أطرح ترشيح لبنان ليكون مركزا دائما للحوار بين مختلف الحضارات والديانات والأعراق، مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، آملين من الدول الأعضاء أن يدعموا لبنان في سعيه لتحقيق هذا الطلب عندما يعرض لنعمل معا على

تأمين ما تطمح إليه الأمم المتحدة، مؤسسة وأمما، من سعي إلى السلام وحياة كريمة لجميع الشعوب، في عالم ينعم بالأمن والاستقرار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطُحب الجنرال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطُحب السيد نيكوس اناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أناستاسيادس (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تهاني حكومتي إلى السيد ميروسلاف لاتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأؤكد له دعمنا الثابت للولاية المسندة إليه.

وفي الوقت نفسه، أود أن أهنئ مرة أخرى الأمين العام أنطونيو غوتيريش على توليه مهامه منذ ١ كانون الثاني/يناير. إن حكومة قبرص، وأنا شخصيا نؤمن ونثق على نحو كامل بقدراته ورؤيته. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن على استعداد لتقديم كل المساعدة اللازمة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز قيم ومبادئ الأمم المتحدة في وقت يتسم بقدر كبير من عدم اليقين وعدم الاستقرار.

إن سنة ٢٠١٧، كالسنوات التي سبقتها، اتسمت بالاضطرابات. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الإرهاب، والصراعات الإقليمية، والهجرة القسرية، والآثار المفزعة لتغير المناخ، والأزمات الإنسانية كلها حقائق وضعت ضغوطا هائلة على شعوبنا وعلى البيئة. إن الطبيعة البشرية تدفعنا إلى السعي إلى ما هو في مصلحتنا ومصلحة الأجيال المقبلة، أي الحفاظ على كوكبنا، وحسم المنازعات بالوسائل السلمية، ووضع حد للإرهاب والتطرف، والعمل على منع وقوع الكوارث الطبيعية، وبذل الجهود المشتركة من أجل التخفيف من حدة المعاناة الإنسانية الهائلة التي يتعرض لها الناس في جميع أنحاء العالم.

لا يوجد سوى سبيل واحد لتحقيق ذلك، أي تعددية الأطراف. نحن نقف هنا بوصفنا قادة العالم لنعلن عن تصميمنا على إيجاد عالم أفضل من خلال التعاون والعمل المشترك. ولا يمكننا معالجة أزمات مثل الأزمة الحالية مع كوريا الشمالية إلا من خلال الجهود الجماعية، وهي أزمة تهدد قدرة أنظمتنا العالمية فيما يتعلق بعدم الانتشار العالمي ونزع السلاح، فضلا عن هيكل السلام والأمن في المنطقة وخارجها.

إن التعاون الدولي المتعدد الأطراف أمر حيوي أيضا في التعامل مع آفة الإرهاب. ومما يؤسف له أن الهجمات الإرهابية قد أصبحت عملا شائعا في عالمنا، من بغداد إلى كابول، ومن باريس إلى القاهرة، ومن برشلونة إلى لندن، حيث تستهدف أعمال العدوان الجبانة غير المتناظرة مدننا ومواطنينا. وبالترادف مع اعتماد التدابير الأمنية المعززة، لا بد من منع ومكافحة التشدد والتطرف العنيف داخل مجتمعاتنا من خلال التعليم والحوار والنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي.

لا يوجد أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن. إن تعزيز مرونة مجتمعاتنا تمثل جانبا أساسيا من جوانب مساعينا المتعددة الأطراف، في هذا الصدد، يجب أن نظل عاقدين العزم على إبقاء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على رأس

قائمة أولوياتنا. فالتنمية المستدامة تكمن في صميم التعامل مع الأسباب الجذرية للهجرة القسرية، الأمر الذي استحوذ على جدول الأعمال العالمي على مدى السنتين الماضيتين، وليس ذلك بدون سبب. إن الأزمة لا تضع الضغوط على حكوماتنا فحسب، بل أيضا على مجتمعاتنا، بينما في الوقت نفسه تغير أسلوب إجراء الحوار السياسي. مهما كانت الحالة طاغية، يجب ألا يحيد بصرنا عن الصورة الكبيرة، ألا وهي ضرورة التضامن وتقاسم الأعباء.

إن ما ذكرته من فوري، إلى جانب التحديات الإضافية التي نواجهها، كلها نقاط تصب في اتجاه واحد، فنحن بحاجة إلى تسوية عادلة وفعّالة وكفؤة لنظام الإدارة الحكومية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، إننا هنا لنجدد التزامنا بتحقيق نظام عالمي قائم على القانون الدولي، ويتماشى في جوهره مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، أي نظام عالمي يكفل السلام، والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة التي لا تزال أعلى القيم التي نؤيدها ونحافظ عليها ونتمسك بها. وتؤمن قبرص بأن أولويات الإصلاح التي أرسى دعائمها الأمين العام أساسية لضمان أن تبقى التعددية على قدر من الأهمية والفعالية في وقت تتزايد فيه الشكوك والنزعات الانعزالية.

إن الركائز الثلاث للإصلاح مختلفة غير أنها موازية ومكملة. ومع ذلك، إذا نجحت، سوف توفر لنا حكاية متغيرة بشأن اتقاء الأزمات قبل نشوبها، وتقوية وتعزيز حفظ السلام، وبناء السلام والمساعدة الإنسانية، والتنمية الطويلة الأجل والنمو.

إن موضوع دورة هذا العام للجمعية العامة: ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“ هام جدا بالنسبة لبلدي الذي ما زال يعاني من ويلات الحرب الجارية في سياق انقسام عنيف. وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا راسخا أن الركيزة الحيوية جدا في تحقيق السلام الإقليمي والعالمي بين الدول تتمثل في احترام وضمان الاستقلال الكامل من دون عوائق، والسلامة الإقليمية وسيادة كل دولة عضو في الأمم المتحدة. إن تلك الركيزة إحدى أهم الأحكام في ميثاق الأمم المتحدة وأبسط القواعد الرامية إلى حظر التدخل الأجنبي في البلدان الأخرى، وإنشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة. بالتمسك بذلك المعيار فقط يمكننا تفادي الصراعات بين الدول ووقوع الصدامات الداخلية الدموية التي تؤدي إلى تهيئة الظروف التي تطيل من أمد زعزعة الاستقرار والعنف وعدم اليقين.

وأحد البلدان التي لا تزال، للأسف، تعاني من عواقب الانتهاكات الصارخة للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، هو بلدي، جمهورية قبرص، التي ترزح تحت نير الاحتلال منذ الغزو العسكري التركي في عام ١٩٧٤. وكانت ذريعة الغزو هو إعادة إرساء النظام الدستوري عقب محاولة الانقلاب ضد رئيس الجمهورية التي قام بها المجلس العسكري اليوناني. لقد تعمدت استخدام كلمة ”ذريعة“ لأنه، بدلا من استعادة النظام الدستوري، انتهى الأمر باحتلال تركيا لـ٣٧ في المائة من أراضي قبرص، وفي الوقت نفسه أدى إلى التشريد القسري لأكثر من ثلث الطائفة القبرصية اليونانية من وطن أجدادهم. وقُتل الآلاف، وأكثر من ١ ٠٠٠ من القبارصة اليونانيين هم في عداد المفقودين منذ عام ١٩٧٤.

وبموجب مبدأ استخدام القوة نفسه، أجبرت تركيا جميع مواطنينا القبارصة الأتراك على الانتقال من المناطق التي تسيطر عليها حكومة قبرص، حيث كان يقيمون بصورة سلمية، إلى المناطق التي تحتلها تركيا. وفي السياق نفسه، وعن طريق الوجود المستمر لأكثر من ٠٠٠ ٤٠ فرد من القوات التركية وآلاف المستوطنين المزروعين، وفي جهد متعمد لتغيير الطابع الديموغرافي للجزيرة، أنشأت تركيا كيانا غير شرعي تحت هيمنتها وسيطرتها المطلقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ودينيا.

ولا أعتزم الدخول في لعبة إلقاء اللوم. بل على العكس من ذلك، أود حقا لو كنت في وضع يمكنني من إبلاغ الجمعية بأن رؤيتي المتمثلة في التوصل إلى تسوية – وهي الرؤية التي وصفتها مرارا وتكرارا من هذه المنصة – قد أصبحت حقيقة. للأسف، وعلى الرغم من نهجنا البنّاء، وجهودنا الدؤوبة والثابتة والتقدم المحرز، فإن آخر جولة من جولات المحادثات، التي أُطلقت في أيار/مايو ٢٠١٥، وبدأت في تموز/يوليه ٢٠١٧ في كران – مونتانا في، قد وصلت إلى طريق مسدود، الأمر الذي يعزى حصرا موقف تركيا المتعنت، على النحو المبين في مقترحاتها الرامية إلى تحويل قبرص إلى محمية تركية بدلا من استعدادها لأن تكون إيجابية تجاه إقامة دولة تقليدية ومستقلة وذات سيادة حقا. يمكن للمرء أن يعتبر تعليقاتي السابقة مبالغ فيها إذا لم أقدم الأدلة الكافية لإثباتها، كما أعتزم حاليا على القيام بذلك.

في عام ١٩٦٠، وبإنشاء جمهورية قبرص، من بين جمهوريات أخرى، بموجب معاهدة الضمان، اعتزمت تركيا واليونان وبريطانيا العظمى ضمان استقلال قبرص وأمنها وسلامة أراضيها. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن استغلال تركيا لهذا البند قد أدى، للأسف، إلى ما شهده شعب قبرص – القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك على السواء – من ألم ومعاناة وما زال كنتيجة للوضع الراهن غير المقبول. ولهذا السبب بالضبط، ومنذ استئناف المفاوضات من أجل إقامة دولة عادية ذات سيادة، ومنذ البدايات الأولى، جعلنا هدفنا هو إلغاء معاهدة الضمان والحق في التدخل، كما وافقنا على بند الانقضاء الموقوت للانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الأجنبي. وهذا موقف مبدئي يتشاطره الأمين العام نفسه باعتباره عنصرا لا غنى عنه في الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية. وكما قال في ٤ حزيران/يونيه،

”إن التقدم المحرز هذا الفصل [أي الفصل المتعلق بالأمن والضمانات] يمثل عنصرا هاما في التوصل إلى اتفاق شامل، وفي بناء الثقة بين الطائفتين بشأن أمنهما في المستقبل.“

واستنادا إلى التقدم الملحوظ في الحوار بين الطائفتين وتقييم الأمين العام، الذي أشرت إليه للتو، افتتح، بكثير من التوقعات، المؤتمر المتعدد الأطراف المعني بقبرص في ٢٨ حزيران/يونيه. وعقب التفاوض سعيا إلى تقديم الدعم الإيجابي للعملية برمتها، قدم الأمين العام مخططا لست مسائل مواضيعية أساسية تشمل، من جهة، الفصل المتعلق بالأمن والضمانات، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية، ومن ناحية أخرى، المسائل المتصلة بالجوانب الداخلية للمشكلة القبرصية. إن التوصل إلى نقاط تقارب داخل إطار الأمين العام كان يمكن أن يؤدي إلى تحقيق اتفاق استراتيجي، وبالتالي ضخ زخم وديناميكية جديدين في عملية تحقيق الأمل في إمكانية التوصل إلى تسوية شاملة.

وامتثالا تاما مني لمخطط الأمين العام، قدمت مقترحات تتسم بالمصداقية والواقعية تعالج بشكل فعال حساسيات وشواغل كلتا الطائفتين، واستندت، كما كان إطار الأمين العام، إلى قدرة جمهورية قبرص، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وفي انتهاك صارخ لإطار الأمين العام ومواقف الدولتين الضامنتين، أصرت تركيا، بتبنيها موقف متصلب، على الإبقاء على معاهدة الضمان، والحق في التدخل، وكذلك على الوجود الدائم للقوات.

وفي البيان الذي أدلى به رئيس تركيا، السيد رجب طيب أردوغان، أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية (انظر A/72/PV.4)، ادعى أن عدم نجاح المفاوضات في كران – مونتانا يعزى إلى عدم فهم موقف الجانب القبرصي اليوناني. وردا على ذلك، أود أن أقول إنني آسف ولكن يتعين علي الرد بطرح الأسئلة التالية على الرئيس التركي.

هل من غير المعقول ألا نتطلع إلى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة بدون ضمانات أجنبية وتدخل طرف ثالث، وفي الوقت نفسه، التمتع بخلو البلد من قوات الاحتلال؟

هل من غير المنطقي الدعوة إلى إنشاء دولة عادية حيث لا يتخذ جميع القرارات سوى مواطنيها، بعيدا عن التبعيات الأجنبية؟

هل من غير المعقول لدولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن تشارك بفعالية وكفاءة في عملية صنع القرار في الاتحاد؟

هل من غير الصحيح تصور إلغاء معاهدة الضمان التي تنطوي على مفارقة تاريخية، وإنشاء نظام قوي للأمن، يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات ذات الصلة في الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا؟

هل يتعارض مع أي مبدأ من المبادئ الراسخة أن تكفل وتضمن الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المختصة في الاتحاد الأوروبي، التنفيذ السلس والآمن لأحكام التسوية؟ وبالتزامن مع ذلك، هل من المفارقة أن نرفض إصرار تركيا على أنه ينبغي لها أن تضطلع بهذا الدور؟

وهل ينص أي دستور دولة اتحادية على أنه، لإتخاذ كل قرار على الصعيد الاتحادي، المطلوب على الأقل تصويت إيجابي واحد عن طريق أعضاء الدولة، ولا سيما حينما يكون أحد أعضاء الاتحاد تحت سيطرة طرف ثالث؟

وأخيرا، هل بوسع أي أحد أن يقول إن التوصل إلى تسوية على أساس اقتراحات تركيا كان سيؤدي إلى إقامة دولة قادرة على أداء عملها وقابلة للحياة؟

وبالرغم من خيبة أملنا، فإن ما أود أن أشدد عليه بشكل قاطع وأنقله هو أن رؤية شعب قبرص لا تتمثل سوى في إنهاء الوضع الراهن غير المقبول وإنشاء دولة اتحادية من شأنها أن تكفل لجميع الأجيال من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ظروف الاستقرار من أجل مستقبل آمن ومزدهر وسلمي؛ دولة خالية من أية تدخلات أجنبية وتبعيات؛ ”دولة طبيعية “، كما قال الأمين العام على نحو صحيح للغاية؛ دولة يقودها القبارصة من أجل القبارصة. وفي ذلك الصدد، وخلافا للبيانات التي أدلى بها المسؤولون الأتراك، فإنني أعتزم، في اجتماع غد مع الأمين العام، أن أعرب عن استعدادنا لاستئناف المفاوضات فورا وفقا لإطار عمله ودائما تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، من المسلم به على نطاق واسع أنه إذا أريد أن يعقد مؤتمر جديد بشأن قبرص ومن أجل تفادي تكرار أوجه قصور الماضي، ينبغي أن تكون هناك تحضيرات دقيقة وقوية وإرادة سياسية قوية وتصميم من جانب جميع الأطراف المهتمة والجهات المعنية بغية ضمان أن تؤدي المداولات، هذه المرة، إلى تحقيق نتائج إيجابية. وفي ذلك المسعى، لا يساورني أي شك في أن الأمين العام والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن سيقدمون دعمهم ومساعدتهم.

وبالتوازي، في هذه المرحلة الحرجة، نحن بحاجة إلى بديل عن الإجراءات الانفرادية التي تؤثر تأثيرا سلبيا على هدف المضي بالعملية قدما. وستكون تدابير بناء الثقة المتفق عليها بين الطرفين التي تتماشى مع قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام، مثل إعادة فاروشا وإعادة توطين سكانها الشرعيين والقانونيين، عوامل تغيير قواعد اللعبة في تهيئة مناخ يفضي إلى استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية شاملة. ويزداد تعزيز ذلك الهدف بإحراز تقدم بشأن المسألة الإنسانية للأشخاص المفقودين. وتحقيقا لتلك الغاية، أناشد تركيا التعاون الكامل من أجل تسوية هذه المسألة المأساوية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأحث جميع البلدان التي قد تكون محتفظة بمعلومات على فتح محفوظاتها من أجل دعم جهودنا لوضع حد لهذا الجانب المأساوي لمشكلة قبرص.

وفي الختام، أناشد تركيا ومواطنينا القبارصة الأتراك مرة أخرى أن يدركوا أنه بالاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وحدها، وليس بالتعلق الذي عفا عليه الزمن بالممارسات الفاشلة، سنحقق تسوية قادرة على البقاء ودائمة، وليس فيها رابح أو

خاسر وتحترم احتراما كاملا حساسيات وشواغل كلتا الطائفتين وتعالجهما. وذلك السبيل الوحيد لقبرص للاستفادة الكاملة من إمكاناتها واستغلال موقعها الجغرافي الفريد. تلك هي رؤيتي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب فخامة السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روش مارك كريستيان كابوريه، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب من رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو.

اصطحب السيد روش مارك كريستيان كابوريه، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روش مارك كريستيان كابوريه، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كابوريه (*تكلم بالفرنسية*): تعقد الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة في وقت يجابه تقدم العالم باستمرار بتحديات كبيرة. إن صون السلام والأمن الدوليين، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة وإنشاء نظام دولي أكثر عدلا وإنسانية تشكل شواغلنا الرئيسية في الوقت الحالي. وهي تختبرنا بدون توقف، وعلينا واجب ملح وعاجل في تقديم حلول سريعة ومستدامة.

ويهنئ وفد بلدي وشخصي رئيس الجمعية العامة على انتخابه المستحق بجدارة. وأؤكد له على تعاوننا الكامل معه في الاضطلاع بأعمالنا بنجاح. كما أشكر سلفه على الطريقة الفعالة التي اضطلع بها بولايته.

وأشيد أيضا بالأمين العام أنطونيو غوتيريش الذي، خلال أشهره القليلة الأولى على رأس منظمتنا، أثبت التزامه الكامل بتحقيق السلام والتنمية وعزمه على متابعة الهدف الطموح المتمثل في تنشيط الأمم المتحدة.

وقبل عامين اعتمدنا أهداف التنمية المستدامة من أجل إعطاء زخم عالمي جديد للسلام والازدهار والتنمية والعدالة والمذهب الإنساني. وكان بدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أمرا جديرا بالترحاب في ذلك الصدد. ويمثل إنشاء آلية متابعة واستعراض لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بغية رصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إنجازات حقيقية أيضا.

وبالرغم من هذه النجاحات، لا تزال هناك عقبات في طريق بناء عالم يسوده السلام والرخاء. وبالتالي، أود أن أشدد على أهمية موضوعنا في هذه الدورة، الذي يعيد الفرد الإنساني في صميم تنميتنا العالمية وسياساتنا للحوكمة.

ولا يمكننا أن ننسى أن كل يوم في بلدي، وفي أفريقيا وفي البلدان الأخرى، يموت الرجال والنساء بسبب الافتقار إلى الغذاء والرعاية، ولا يتمتع الأطفال بالحق الأساسي في التعليم، ويحط من قدر الشباب في مواجهة غضب البحار والمحيطات للبحث عن مستقبل أفضل، ويدان سكان بأكملهم بالتجوال بلا نهاية باعتبارهم ضحايا النزاعات والكوارث، وكل ذلك إزاء خلفية سياق دولي يخيم عليه الإرهاب والعنف الشديد.

ومن الواضح أن علينا، الآن أكثر من ذي قبل، أن نغير من مفاهيمنا، في تصريف شؤوننا الداخلية والدولية على السواء، بغية الانتقال من الأقوال إلى الأفعال وإلى النهج القائم على تحقيق النتائج.

ونجاح المائدة المستديرة للمانحين من القطاعين العام والخاص لخطتنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، عقب النداء الذي وجهتته في هذا المحفل في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر A/71/PV.15)، يشهد على ثقة شركائنا في بلادي. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لهم عن عميق امتناننا. وبوركينا فاسو تنخرط في عملية للانتعاش الاقتصادي من خلال إصلاحات هيكلية رئيسية. ومن بين أهدافها اجتذاب الاستثمارات وتيسيرها وتأمينها.

وبغية تعزيز ديمقراطيتنا التشاركية من خلال وضع المواطنين في مواقع المسؤولية عن عمل الدولة، انضمت بوركينا فاسو في عام ٢٠١٦ إلى الشراكة من أجل حكومة مفتوحة. وفي هذا السياق، يجري وضع أول خطة عمل وطنية لتعزيز مكافحة الفساد وتحسين نوعية إدارتنا، بروح من التعاون مع الجهات الفاعلة من غير الدول ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وفي الوقت نفسه، فإن تلك المجموعة الواسعة من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتحسين أداء مؤسساتنا تمضي قدماً بسلاسة. وفي هذا السياق، فقد شاركت جميع قطاعات شعبنا في إعداد مشروع أولي للدستور، وتعمل الهيئة القضائية بشكل مستقل على حل النزاعات السياسية والاقتصادية والجرائم التي عصفت بجهودنا للمصالحة الوطنية طوال عقود.

وبلدي، الذي استهدفته بعض الجماعات الإرهابية والقوى الظلامية منذ فترة، يدرك تماماً نيتها المعلنة بوضوح لزعزعة استقراره وسائر بلدان المنطقة. ولذلك، كان الكفاح ضد الإرهاب من أولوياتنا الوطنية، ولن ننجح ما لم يكن ذلك جزءا من نهج دون إقليمي، بل وأن يتم في سياق التنمية الاقتصادية في أكثر المناطق هشاشة.

وبالتالي، فإننا نولي اهتماماً خاصاً لشمال البلد. وفي حين تحققت بعض النجاحات التشغيلية هناك، إلا أنه لا بد من تعزيزها من خلال برنامج الاستثمار في الحالات الطارئة الذي اعتمدناه مؤخراً كوسيلة للحد من هشاشة السكان، ولا سيما الشباب والنساء. ومع ذلك، فإن إرهاب آفة عالمية بالدرجة الأولى – ولا يسعنا التأكيد على ذلك بما فيه الكفاية. ولأنه يضرب دون تمييز، فإنه يقتضي إدانة واضحة وحازمة منا جميعاً واستجابة جماعية فعالة تقوم على التضامن في الجهود والوسائل. وتلك هي علة وجود المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي نعمل على التعجيل بتفعيلها، كما يتضح من افتتاح مركز قيادة القوة التابعة للمجموعة الخماسية في ١٠ أيلول/سبتمبر في سيفاري، مالي.

وأرحب أيضاً باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) في ١٩ حزيران/يونيه. ولكن، بالنظر إلى خطورة الحالة في المنطقة. يجب أن نغتنم الفرصة التي يتيحها النظر في تقرير المتابعة للأمين العام لتعزيز ولاية فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات بتزويدها بالوسائل الضرورية لتحقيق مهمتها. ونرحب أيضا بإنشاء تحالف الساحل، الذي من المقرر أن يعقد اجتماعه الرفيع المستوى الأول في تشرين الأول/أكتوبر.

وتعبئة الموارد الضرورية من بين التحديات الرئيسية التي تواجهنا في هذا الصدد، كما أكدنا في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ١٨ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، تحت رعاية الأمين العام، بشأن الحالة في منطقة الساحل. ونأمل أن يفي المؤتمر الدولي للتخطيط، الذي يعقد في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر، بكل وعوده.

إن السعي إلى السلام يجب أن يظل في صميم عملنا المشترك، ولا سيما عمل منظمتنا. وما زال هناك العديد من بؤر التوتر في أفريقيا. وإذ نرحب بالتطورات السياسية الأخيرة في مالي، تجدر الإشارة إلى أن الحالة الأمنية في شمال ذلك البلد لا تزال هشة للغاية. ويحدوني الأمل في أن يشكل إنشاء مجلس الأمن لنظام الجزاءات في ٥ أيلول/سبتمبر، بناء على طلب حكومة مالي، إداة إضافية فعالة لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة

في مالي. وندعو جميع القوات الموجودة في مالي – بما في ذلك القوات المسلحة الوطنية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية بارخان، وقوة دول مجموعة الساحل الخمس – إلى العمل بحسن نية والتنسيق الكامل بغية التعجيل بالعودة النهائية للسلام والأمن في المنطقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد راباري نجاكا (مدغشقر).

ويجب أن نبقي كيما تختتم بنجاح عمليات تسوية النزاعات أو الخروج من الأزمة في ليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجنوب السودان وبوروندي. وندعو الأطراف المختلفة إلى تعزيز الحوار والمصالحة، وإلى إدراك أنهم سيكونون في المقام الأول المالكين والمهندسين للسلام في بلدانهم. وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، تؤكد بوركينا فاسو مجددا دعوتها للحوار والتفاوض، بروح الحلول التوفيقية، بغية التوصل إلى تسوية سياسية وواقعية للنزاع.

ولا تزال القضية الفلسطينية مدعاة للقلق البالغ. وأرحب بتنظيم مؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير، الذي أكد مجدداً على الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. والتزام الطرفين هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع والتوصل إلى تسوية سلمية ونهائية.

ويجب تكثيف جهود المجتمع الدولي في العراق وسورية واليمن إن أردنا ألا يغرق ذلك الجزء من العالم في الفوضى الدائمة. وبوركينا فاسو تشعر بالقلق إزاء الحالة في مجلس التعاون الخليجي أيضاً. وتحث الأطراف على إيلاء الأولوية للحوار والتفاوض من أجل وضع حد لهذه الأزمة.

وتدين بوركينا فاسو التجارب النووية لكوريا الشمالية، التي تشكل تهديداً للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والعالم. ونحث ذلك البلد على احترام قرارات مجلس الأمن، ونأمل أن يتغلب منطق الحوار والتفاوض على التصعيد والمواجهة.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجدداً التزام بلدي بنزع السلاح العام والكامل ودعمه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الغاية، وذلك فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، أحث جميع البلدان – لا سيما تلك التي يلزم تصديقها – على إعطاء الأولوية للتبكير ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية. وإن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ينبغي أن يعطي زخما إضافيا لهذا الجهد.

وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. وبلدي، الذي شارك بشكل فعال في بلورة معاهدة تجارة الأسلحة، مقتنع بأن تنفيذ هذه المعاهدة سيسهم في القضاء على تلك الآفة، التي تشكل عقبة حقيقية أمام التنمية في دولنا.

وتعددية الأطراف هي الأداة المتميزة للحوار والتضامن بين الشعوب. وفي هذا الإطار، سيستفيد المجتمع الدولي بالتأكيد من المشاركة الفعالة والأوسع نطاقاً لجمهورية الصين في تايوان في الوكالات والآليات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة. ومن منطلق نفس هذا الحوار والتضامن الذي يميز العلاقات السلمية بين الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية. تؤيد بوركينا فاسو الرفع الكامل للحصار المفروض على كوبا حتى يتسنى لهافانا وواشنطن العاصمة الحفاظ على علاقات متبادلة المنفعة من الشراكة.

وما فتئ إصلاح الأمم المتحدة يشكل مسألة محورية بالنسبة لهيئة الإدارة العالمية. ولا بد لنا من معالجة هذه المسألة بالشجاعة والصفاء اللذين يقتضيهما واجب العدالة بالنسبة لأفريقيا، وبخاصة فيما يتعلق بتمثيلها في مجلس الأمن، وفقا

للموقف الأفريقي المشترك بهذا الشأن، ومن منطلق التكيف الضروري لمنظمتنا مع التغييرات التي يشهدها العالم.

وفي وقت يتسم بهذا الغموض الشديد والاضطرابات، يجب أن نتحمل مسؤوليتنا لإقناع مواطنينا بأن هناك مستقبلا أفضل ينتظرنا وأن بإمكاننا أن نترك عالما أكثر أمانا للجيل القادم.

وثمة صك آخر أفضل لدى الأمم المتحدة.فلنلتزم هنا الآن بجعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر حداثة وأكثر كفاءة.وفي هذا الصدد، فإننا نعلم أنه بإمكاننا التعويل على التزام الأمين العام وتصميمه.وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأنه سوف يضطلع بدوره في تنفيذ إصلاحات جريئة حتى تتمكن الأمم المتحدة من أن تصير منظمة من أجل الناس حقا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بور كينا فاسو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

اصطحب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أكوفو – أدو (*تكلم بالإنكليزية*): قبل ٦٠ عاما أصبح بلدي غانا عضوا في المنظمة. وانضممنا إليها بعد استقلالنا، وبعد نحو ١٢ عاما على الاجتماع الأول للمنظمة في سان فرانسيسكو. وما برحت غانا مشاركا نشطا في الأمم المتحدة منذ ذلك الحين.

وأود أن أشكر الأمم المتحدة على الشرف الذي نالته غانا بتعييني من جانب الأمين العام رئيسا مشاركا لفريق الشخصيات البارزة المدافعة عن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لاستئناف المنصب الذي شغله سلفي الرئيس،فخامة السيد جون دراماني ماهاما. وعلامة الثقة هذه في قادة غانا أمر يبعث على الفخر المستحق للشعب الغاني، وأتعهد بالحفاظ عليها.

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عندما تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة، كان هناك مشككون يخشون من أن الأهداف كانت كثيرة للغاية وأكثر تعقيدا من أن يتم التعامل معها بنجاح، على الرغم من الجهود المتضافرة.ومع ذلك، فإن الدرس الذي تعلمناه من تجربة المنظمة هو أنه بمجرد أن يجتمع العالم فكريا على شيء ما، تكون الفرص المتاحة هي أننا سنحقق ذلك على الوجه الصحيح.ففي كل يوم، يحدث أمر ما يذكرنا، نحن سكان الكوكب، بأننا نعيش عليه معا.

وما من دليل مذهل على تلك الحقيقة أفضل من الصور التي هيمنت مؤخرا على شاشات التلفاز من الدمار الذي سببته الفيضانات في هيوستن بتكساس؛ودكا في بنغلاديش؛ومومباي بالهند؛وبالبا في نيبال؛ودومينيكا، وبورتوريكو، وأنتيغوا وبربودا، وسانت مارتن – وجميعها في منطقة البحر الكاريبي – ونيامي، في النيجر.لقد عانت مدينة في واحدة من أغني الدول الحديثة وأكثرها قوة على كوكبنا من نفس مصير نيامي في منطقة الساحل في أفريقيا، وهي واحدة من أفقر المدن في العالم.وفي ذروة العواصف الشديدة، هناك شيء واحد واضح.لا يهم إن كنت في أغنى جزء من العام أو أكثره فقرا، فإن قوة الطبيعة

الهائلة كانت ظاهرة للعيان، وأصبحنا نحن البشر مخلوقات حزينة تحت رحمة الطبيعة.

و بينما استمع إلى بقية قادة العالم وأشاهدهم، خلصت إلى أن أهداف التنمية المستدامة هي بالفعل مجموعة من الأهداف الجديرة بالاهتمام في العالم. وجدير بالتكرار أنه ينبغي تحقيق القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة، والابتكار والهياكل الأساسية، والحد من عدم المساواة، والمدن والمجتمعات المستدامة، والأنماط المسؤولة للاستهلاك والإنتاج، والحياة تحت سطح الماء، والحياة البرية، والسلام، والعدالة، والمؤسسات القوية، من خلال شراكات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. وينبغي لنا أن نعمل بجد لتحقيق الأهداف؛ وسيكون العالم مكانا أفضل بكثير.

لقد كانت غانا هي أول بلد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتحرر من الحكم الاستعماري.ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لاستقلالها، ومن دواعي السعادة أن أخاطب الجمعية لأول مرة يوم عيد ميلاد كوامي نكروما، أول رئيس تاريخي لنا – اليوم الذي خصصناه للاحتفال به.

ونعتقد أن الوقت قد حان لتنضج أفريقيا وتحتل مكانها الصحيح على الساحة العالمية.فلن تكون أفريقيا رهينة ولا ضحية.ستكون أفريقيا هذه صادقة مع نفسها ومع العالم. وسوف تسدل الستار على الفقر وتصبح مزدهرة.إننا لا نتوهم إزاء العمل الشاق الذي ستضطلع به لتحقيق أهدافنا المعلنة، ولكننا لا نخشى العمل الشاق.إننا نعلم أن العنصر البالغ الأهمية في إحراز تقدم اقتصادي مستدام هو كفالة استقرار النظام الديمقراطي للحكومة.

وأعتقد أننا نحرز هذا التقدم في غانا.فبعد سنوات من الاضطرابات السياسية والفوضى الاقتصادية المصاحبة لها، ظهر توافق في الآراء في جمهوريتنا الرابعة.لقد نعمنا باستقرار سياسي على مدار الخمس وعشرين سنة الماضية ودولة ديمقراطية متعددة الأحزاب أصبح فيها إجراء انتخابات منتظمة الآن سمة حكم مقبولة لدينا.إنني هنا اليوم بفضل الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر الماضي، التي قام فيها شعب غانا بالتصويت على حكومة قائمة، ومنحوني أنا وحزبي الشرف وأوكلوا إلينا حكم أمتنا خلال السنوات الأربع القادمة.ولا نزال نمثل منارة للديمقراطية والاستقرار في القارة.إن مؤسسات الدولة لدينا تزداد قوة وقد أحرزنا تقدما في اقتصادنا أكبر من أي وقت مضى منذ الاستقلال.

إننا لسنا قريبين مما نريد أن نكون عليه، ولكننا مصممون على تحقيق إمكاناتنا وجعل غانا دولة مزدهرة.وستكون ثمة مغامرة دائما فيما بيننا نحن الغانيون الذين يريدون التماس التحديات في مختلف أنحاء العالم.ونتمنى لهم التوفيق، ونتوقع أن يتم الترحيب بهم ومعاملتهم معاملة كريمة حيثما يذهبون.ولكننا نعمل لتنمية اقتصادنا وإتاحة الفرص لجميع مواطنينا.

لا ينبغي لأبناء غانا أن يشعروا بعد اليوم بأن عليهم أن يعرِّضوا أنفسهم لظروف لا تحتمل وغير إنسانية من قبيل عبور الصحراء والغرق في البحر الأبيض المتوسط، على أمل أن يحصلوا على لقمة العيش في أوروبا.

لقد بدأنا للتو برنامجا مجانيا في المدرسة الثانوية للمرحلة النهائية يهدف إلى ضمان التعليم الثانوي لجميع أبناء غانا. وسيعمل هذا البرنامج على كفالة أن يتلقى جميع أبنائنا التعليم حتى المرحلة الثانوية على الأقل، وأن لا يحرم المال أو عدمه، من الحصول على التعليم. وقد أدى ذلك بالفعل إلى زيادة تجاوزت ٩٠ ألفاً من الأطفال الذين التحقوا بالمدارس الإعدادية في العام الدراسي الحالي والذين لولا ذلك لكانوا قد تركوا المدرسة الآن. ولسوف يكون الهدف رقم ٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرمي إلى ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، في متناول أيدينا بحلول الموعد

المحدد. لا نريد أن نكون ندبة في ضمير أي شخص. نريد بناء اقتصاد لا يعتمد على الصدقة والإحسان. لقد علمتنا التجارب الطويلة والمريرة أنه مهما كانت الصدقات سخية، فإننا سنبقى فقراء.

نريد أن نبني غانا التي تتطلع إلى استخدام مواردها الخاصة والإدارة السليمة لديها باعتبارهما السبيل إلى هندسة النمو الاجتماعي والاقتصادي في البلد. نريد أن نبني اقتصاداً يتعدى السلع الأساسية كي نجد موطئ قدم لبلدنا في السوق العالمية. إننا لا ننكر المساعدات، لكننا نريد أن نتخلى عن عقلية التبعية والعيش على الصدقات. نريد أن نبني غانا على نحو يتجاوز المعونات. إنه البرنامج الأسهل الذي يمكننا من خلاله أن نبني علاقات مستدامة.

بمناسبة الحديث عن العلاقات المستدامة، تود أفريقيا وفي الحقيقة غانا أن تعلن عن التزامها بإبقاء القارة خالية من الأسلحة النووية. قبل ثلاثة أسابيع، جرى نقل اليورانيوم العالي التخصيب من غانا إلى الصين عن طريق الجو، مما يشير إلى نهاية إزالة جميع هذه المواد من البلد. وفي وقت لاحق، تحول مفاعلنا النووي إلى استخدام الوقود المنخفض التخصيب لأغراض توليد الطاقة. إن العالم الخالي من الأسلحة النووية يصب في مصلحتنا الجماعية.

أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالإبقاء على علاقات ودية وطيبة مع جميع البلدان والشعوب في العالم. إن مشاركة غانا على نحو تام، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية التكامل في غرب أفريقيا، ومن خلال الاتحاد الأفريقي في عملية التكامل الأفريقي لا تزال أحد أهداف حكومتي. إن تحقيق التكامل الإقليمي والقاري في مصلحة غانا لأنهما من بين أضمن الطرق لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق الرخاء في القارة في العقود المقبلة. كما أن من شأن ذلك أن يساعد في ضمان الأمن ومكافحة ويلات الإرهاب والتطرف والتعصب.

إن الصراعات التي لا تزال تحيق بقارتنا، في ليبيا وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، سيكون من الممكن حلّها على نحو أنجع إذا قدم المجتمع الدولي الدعم وحرص على عدم تقويض الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والقارية لحسمها. كما ستواصل غانا العمل بنشاط في المنظمات المتعددة الأطراف التي ننتمي إليها، من قبيل المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وكومنولث الأمم، والأمم المتحدة، لأننا نؤمن بأن العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي هما في مصلحتنا المشتركة.

نريد أن نبني غانا التي تمكّن شعبنا من التعامل مع بقية العالم على قدم المساواة. إنني لا أقول شيئا جديدا حين أسترعي الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى إصلاح المنظمة. لقد تحدثنا عن ذلك وأدرجناه في جدول مناقشاتنا منذ وقت طويل، لكننا لم نجد أبدا الشجاعة أو الإرادة اللازمة لإصلاح الأمم المتحدة بطريقة ما. إنّ غانا تؤيد عملية إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، على النحو المبين في الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح الأمم المتحدة، استنادا إلى توافق آراء إزولويني. لقد طال الانتظار أكثر من اللازم لتصحيح الظلم القائم منذ أمد طويل الذي يمثله الهيكل الحالي وتركيبة مجلس الأمن بالنسبة للدول الأفريقية.

لا يمكننا أن نستمر في الوعظ عن الديمقراطية والإنصاف والإصرار على السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم في الوقت الذي لا تنظر فيه أغلبية الدول الأعضاء إلى منظمتنا العالمية بوصفها هيكلا يتسم بالعدالة والإنصاف. وفي الواقع، ينظر الكثيرون إليها بوصفها منظمة تساهم في تكريس نظام عالمي غير منصف. إنّ المنظمة تقدم أفضل وسيلة لإدارة العديد من مشاكل العالم المتنوعة ولسوف نقوض مصداقيتها ونفشل في واجبنا إذا لم نقم بإصلاح الأمم المتحدة. فلتكن لدينا الجراءة لكيلا نخذل أنفسنا والأجيال المقبلة. لقد حان وقت الإصلاح.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد نانا آدو دانكوا اكوفو – آدو، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد علي بونغو أندما، رئيس جمهورية الغابون

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الغابون.

اصطُحب السيد علي بونغو أوندمبا، رئيس جمهورية الغابون، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*) يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بالسيد علي بونغو أوندمبا، رئيس جمهورية الغابون، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس علي بونغو أوندمبا (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه المتميز رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أن أؤكد له دعم غابون في القيام بالولاية التي أسندت إليه.

أثني على العمل القيم الذي قام به سلفه، السفير بيتر طومسون.

كما يشرفني أن أتقدم بالتهاني الحارة إلى الأمين العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريش. إنني ما زلت مقتنعا بأن خبرته الغنية والطويلة مورد قيم لمداولات منظمتنا. وأود أن أ رحب بتركيزه الخاص على منع نشوب الصراعات التي تطرق إليها في خطاب تنصيبه.

إن موضوع المناقشة العامة لهذه الدورة –”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“ يقع في صميم أولوياتنا. وهذا الموضوع يذكرنا جميعا بالمكانة التي يجب أن يحتلها الإنسان في أعمالنا وبواجبنا في التوفيق بين التنمية والسلام الدائم مع الحفاظ على البيئة للأجيال الحاضرة والمقبلة. والأمر متروك لنا جميعا للعمل لتشكيل الكائن البشري الذي من البديهي أن تتجسد فيه الحياة الكريمة للجميع.

إلى جانب الأمن، يعتبر السلام شرطا أساسيا لازما للتنمية في أفريقيا، بما في ذلك بلدي غابون. وفي هذا الصدد، لا تزال أفريقيا تستحوذ على نصيب الأسد من جدول أعمال مجلس الأمن. إن بلدي يؤيد الموقف الأفريقي بتخصيص مقعد دائم لأفريقيا في مجلس الأمن.

وما دام السلام أمرا لا غنى عنه على الصعيد الدولي، فإنّ السلام والأمن على الصعيد الوطني هما العنصران الأساسيان من أجل التنمية ومن أجل مشاركة الجميع في النقاش الديمقراطي. جمهورية الغابون بلد يتسم بميزة السلام. ويود أن يبقى ملاذا للأخوة والتضامن كما كان دائما. ولهذا السبب، في بداية العام عقدت حوارا سياسيا دعوت إليه كل الشخصيات المرموقة في البلاد. وكان باستطاعة كل من شارك في الحوار أن يناقش بصراحة جميع المسائل الهامة والإصلاحات المنشودة بالنسبة لبلدنا. وقد توصلوا إلى حلول توفيقية كانت تتسم بالصعوبة لكنها أيضا كانت دينامية وضرورية بشأن نظام التصويت والإجراءات الانتخابية، وتنظيم السلطات. وعلاوة على ذلك، شرعنا في تنفيذ الاستنتاجات التي خلص إليها الحوار السياسي الذي بدأ بالفعل، مع تشكيل حكومة جديدة في الفترة الأخيرة تضم ممثلين عن المعارضة والمجتمع المدني.

إن المنظمة باعتمادها أولا، الأهداف الإنمائية للألفية، وفي وقت لاحق، أهداف التنمية المستدامة، تواصل بذل جهودها الرامية إلى تعبئة المجتمع الدولي من أجل توفير الحياة الكريمة للبشرية مع الحفاظ على كوكب الأرض. وعلاوة على هذه الإعلانات، إذا أردنا مع ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الوقت

قد حان لإعطاء المنظمة الموارد التي تحتاجها للاضطلاع بعملها من خلال توفير التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به.

وبالنسبة لغابون، تعمل الحكومة الجديدة في إطار عنوانه ”غابون الناشئة ٢٠٢٥: رؤية استراتيجية، وخريطة طريق“، يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني. وهذا النهج، الذي يسعى إلى الحد من اعتماد البلد على الصناعات الاستخراجية والتخفيف من تقلب أسعار المواد الأولية، أخذ يتبلور بالفعل من خلال القاعدة الصناعية التي توفر الوظائف والثروة، وهي منطقة نكوك الاقتصادية الخاصة.

إنّ غابون لم تنج من الأزمة التي تؤثر على كوكب الأرض، كما يتجلى ذلك في التباطؤ الاقتصادي الذي له تأثير سلبي على العمالة، لا سيما ما يتصل منه بعمالة الشباب. واستجابة لذلك، اعتمدت الحكومة برنامجا للإنعاش الاقتصادي يهدف إلى توفير زخم اقتصادي جديدة من خلال التدابير الرامية إلى تعديل الميزانية، وتطوير الهياكل الأساسية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من التنويع والتحول الاقتصادي.

ومع ذلك، تسعى الحكومة جاهدة من أجل توفير ظروف معيشية أفضل لشعب غابون من خلال اتخاذ عدد من التدابير التي تتراوح من تخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية إلى بناء مستشفيات جديدة. ومن المنطلق نفسه، شرعت في برنامج تكافؤ الفرص الذي يمكّن جميع أبناء غابون من التمتع بالموارد نفسها وهم يشرعون في السير على طريق الإنجاز الشخصي والجماعي. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت تمكين المرأة في صميم برنامج الحكومة.

إن مستقبل كوكبنا يتوقف على تصميمنا على الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في اتفاق باريس خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ليس من حقنا أن نخيب آمال شعوبنا في هذه اللحظة التاريخية، لأن التحديات الناجمة عن الاحترار العالمي ليست مجرد تحديات بيئية في طبيعتها، بل أيضا تحديات سياسية واقتصادية وأمنية. وليس من حقنا أن نخيب آمال شعوبنا لأننا نبغي تجاهل النداءات لاسترعاء انتباهنا كل يوم إلى تزايد القوة الوحشية المتمثلة في شكل جميع الكوارث البيئية الأخيرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازي شعب غابون ودعمه المعنوي للبلدان التي كانت ضحية الأعاصير الأخيرة، وكذلك ضحايا الزلزال الذي وقع في المكسيك.

إنّ غابون لن تحيد عن مسارها. وستستمر سياساتنا العامة من أجل السعي لإدارة مواردنا على نحو مسؤول ومستدام. ومن هذا المنطلق، أنشأ بلدي من فوره ٢٠ من المناطق البحرية المحمية بالإضافة إلى الـ ١٣ من الحدائق الوطنية البرية القائمة وفضلا عن ذلك، أوعزت إلى الحكومة أن تقوم بتعزيز سياسة إعادة التحريج بغية ضمان استدامة غاباتنا.

فيما يتعلق بالتزام بلدي المتواصل بهذه المسائل الرئيسية، وافقت على تولي رئاسة لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المعنية بتغير المناخ للعامين القادمين، عقب فترة ولاية أخي المصري، الرئيس السيسي. وسوف نتحمل المسؤولية عن جعل صوت أفريقيا مسموعا في جميع المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ.

أما على المستوى دون الإقليمي، فقام زملائي بتعييني أيضا في منصب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وستكون مهمتي قيادة عملية الإصلاح المؤسسي في تلك الهيئة الهامة للتكامل الإقليمي. ونحن أكثر إصرارا على كفالة التكامل الاقتصادي في منطقتنا دون الإقليمية لأننا نعتقد أن هناك حاجة إلى التطوير المشترك من أجل التعامل مع التقلبات في الأسواق الدولية. وتقدم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من خلال مكتبها في ليبرفيل، الدعم لبلدان وسط أفريقيا في جهودها الرامية إلى التصدي لتحديات السلام والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، أكدت البلدان الأعضاء

عزمها الراسخ على مكافحة العمليات الإرهابية الوحشية بجميع أشكالها بغض النظر عن دوافعها.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الاستراتيجية دون الإقليمية لمكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا، التي أقرت مؤخرا في ياوندي، والتي تتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، تترجم التزامنا بالقضاء على هذه الآفة من خلال اتخاذ خطوات ملموسة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على عقد مؤتمر القمة المقبل المشترك للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الإرهاب الذي أعربت دائما عن رغبتي في حدوثه والذي حثّ عليه قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧). وأود أيضا أن أثني على المبادرة التي اتخذتها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل إنشاء قوة دون إقليمية لمكافحة الإرهاب بفعالية، ودرء سائر الأخطار التي تهدد السلام والأمن.

إن مكافحة الإرهاب كفاح طويل الأجل ومتعددة الجوانب وتتطلب التعاون بين الدول والتضامن مع ضحايا الهمجية. لا يمكن أن يكون الرد عسكريا بصورة حصرية. ولذلك، نحض على تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) بغية خفض مصادر تمويل هذه الشبكات الإجرامية.

وبالإضافة إلى الإرهاب، هناك تهديد خطير آخر للعديد من البلدان، بما فيها بلدي، ألا وهو خطر الصيد غير المشروع. وفي هذا الصدد، تبنّى بلدي قرارا هاما يهدف إلى حشد جهودنا الرامية إلى احتواء هذه الظاهرة، التي تتلف الحياة النباتية والحيوانية وتعمل على زعزعة استقرار عدد من المناطق، لا سيما في أفريقيا. إن التعجيل بتنفيذ التوصيات التي صيغت في إطار القرار أمر لا غنى عنه، وينبغي أن تقودنا إلى البحث عن التوازن الصحيح بين حماية الطبيعة وبقاء السكان المحليين، الذين هم في الواقع الضحايا الرئيسيون للصيد غير المشروع.

إنّ الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من بين الحالات المقلقة السائدة في أفريقيا والتي تتطلب اهتمامنا المستمر. وستظل غابون موجودة في ذلك البلد الشقيق بوصفها جزءاً من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أدعو الشركاء كافة إلى تأييد خطة العمل التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وكذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

بالمثل، يجب أن يرفع بصورة خاصة الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الحكومة القانونية والشرعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، حتى يتسنى لها استعادة الأمن وبسط سلطتها على جميع أراضيها الوطنية.

إن الصمود والتحدي اللذين أبدتهما القوى السلبية التي تعيث فسادا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي أجزاء أخرى من منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية يستمدان قوتهما من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية تحت الأرض والحياة البرية. والتدابير الدولية المتخذة ضد الاتجار غير المشروع بهذه الموارد يجب إنفاذها على نحو مناسب إذا أردنا مكافحة الجماعات المسلحة التي لا تزال تقوم بهذه الأنشطة الإجرامية.

والعمل على تعزيز السلام يتطلب أيضا إزالة أسلحة الدمار الشامل من خلال تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة. إن بعض أنحاء الشرق الأوسط مسرح لتهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين تتسبب فيها الجماعات الإرهابية، أي ما يسمى بتنظيم داعش، مما يزيد من حدة عدم الاستقرار في سورية والعراق.

وفي ذلك السياق، يجب علينا أن نعالج قضية فلسطين، التي ما زالت شوكة تؤرق المجتمع الدولي. وأرى أن استئناف المحادثات المباشرة بين الجانبين ما زال هو السبيل الوحيد للتوصل

إلى حل. وأثني على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وفرنسا من أجل استئناف عملية السلام.

وبالمثل، فإننا نلاحظ الأحداث الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية وما زلنا ملتزمتين التزاما راسخا بالسلام والاستقرار في ذلك الجزء من العالم، وندعو إلى الامتثال الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وهناك مأساة إنسانية رئيسية أخرى تتكشف أمام أعيننا. وأقصد حالة الروهينغيا في ميانمار. والواقع أنه، في القرن الحادي والعشرين، من غير المقبول أن يُقتل الرجال والنساء والأطفال أو يجبرون على الفرار من بلدهم لا لسبب سوى لأنهم ينتمون إلى طائفة دينية. والضمير العالمي للجمعية العامة لا يمكن أن يقبل ذلك، بل يجب ألا يقبله.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالتضامن والعدالة على الصعيد الدولي، من المنصف رفع الحصار المفروض على كوبا منذ عدة عقود.

إن منظمتنا تحتفل بذكراها السنوية الثانية والسبعين. وقد أصبحت مهمتها العالمية راسخة على نحو ثابت. وإنني على ثقة من أن منظمتنا، بتصميمنا الجماعي، ستتمكن من التغلب على التحديات الحالية المتعددة الأوجه التي يواجهها السلم والأمن في العالم. ولهذا السبب لم يعد إيلاء الأولوية للبشر من خلال ضمان السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب محمي مجرد طموح، ولكنه واجب جماعي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الغابونية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية الغابونية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس جمهورية اليمن

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية اليمن.

اصطُحب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس جمهورية اليمن، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس جمهورية اليمن، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس منصور: باسم حكومة وشعب الجمهورية اليمنية، أتقدم لكم سيدي الرئيس ولبلدكم الصديق سلوفاكيا بخالص التهنئة على رئاستكم الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً لكم التوفيق والنجاح. ولا يفوتني الإشادة بسلفكم، السيد بيتر تومسون، على الجهود الرائعة التي بذلها في إدارة الدورة السابقة.

كما أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده المتميزة في إمضاء الرسالة السامية التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار الدوليين، بما في ذلك الجهود المحمودة والكبيرة التي بذلت وتبذل في سبيل دعم جهود التوصل إلى سلام مستدام في بلدي اليمن. والشكر موصول لمبعوثه الخاص إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد.

يأتي انعقاد هذه الدورة ونحن في الجمهورية اليمنية ننهي العام الثالث من الحرب المفروضة على شعبنا من قبل تحالف الحوثي وصالح بعد أن انقلب على الحلول المتوافق عليها في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومؤتمر الحوار الوطني. وصادر المسار السياسي الذي تم تحت رعاية كاملة وغير مسبوقة من

الأمم المتحدة، تُوجت بزيارة كريمة لصنعاء من السيد الأمين العام السابق للأمم المتحدة وعقد اجتماع استثنائي لمجلس الأمن في اليمن.

كما انقلب هذا التحالف الانقلابي الآثم على الإجماع الوطني الذي مثلته مخرجات مؤتمر الحوار، الذي تم بين كل الأطياف اليمنية في سابقة فريدة في المنطقة. واستغلوا نفوذهم داخل الجيش والأمن في الانقلاب على الشرعية اليمنية المنتخبة. وهاجموا بالقوة المسلحة مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والمدنية. واجتاحوا المدن اليمنية، ووضعوا الدولة كلها رهن الاعتقال بالقوة القاهرة.

وأمام ذلك الصلف المتعجرف، وقف الشعب اليمني بكافة أطيافه السياسية والحزبية والاجتماعية وقاوم سياسات فرض الأمر الواقع بعد أن استنفذنا كل الوسائل السياسية السلمية لردهم عن طريق العنف والإرهاب الذي اختاروا السير فيه تنفيذا لأجندة إيران التوسعية في المنطقة، الأمر الذي دفعنا باسم شعبنا اليمني لطلب المدد من الأشقاء الكرام في دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، الذين استجابوا لندائنا ووقفوا معنا في محنتنا هذه.

إن العنوان الذي تنعقد تحته هذه الدورة يلخص بصورة دقيقة ما ظللنا في قيادة الشرعية نبحث عنه، ويمثل بصورة مكثفة هدفنا الحقيقي في قيادة الشرعية.، وهو ذاته ما ظللنا نكرره ونحن نخوض مشاورات السلام في جنيف وبييل في سويسرا في المشاورات الأولى والثانية، ثم في مشاورات الكويت، ألا وهو ”السلام المستدام“، أي ذلك السلام العادل والمتين غير القابل للانتكاس والذي يؤسس للدولة الحقيقية الضامنة لكل أبناء الشعب اليمني ويمنع دورات العنف القادمة. ذلك السلام الذي يمنح الدولة وحدها حق احتكار القوة ويمنع وجود ميليشيات تحتفظ بسلاح الدولة وتستقوي به على الدولة والمجتمع. إنه السلام القائم على المرجعيات التي توافق عليها أبناء شعبنا ودعمها الإقليمي والعالمي.

إنني أود في هذا المقام أن أوضح نقطة غاية في الأهمية، وهي أن مشكلتنا في اليمن ليست خلافا سياسيا يمكن إدارته عبر طاولات الحوار السياسي فقط، بالرغم من جهودنا وتنازلاتنا الكبيرة التي بذلناها في هذا الصدد. إنه حتى ليس انقلابا بالمعنى المتعارف عليه للانقلابات التي تحدث في الدول، بل يتعدى ذلك إلى خلاف حول الخلفيات الإعتقادية والفلسفية ومنظومة القيم المشتركة.

فنحن، في الحقيقة، نواجه جماعة دينية سلالية متطرفة تعتقد أن الله منحها أفضلية عرقية وأعطاها حقا إلهياً في الحكم، تتحالف مع مجموعة انتقامية تسعى فقط للانتقام من الشعب اليمني الذي لفظها متنكرة لكل القيم الإنسانية والسياسية المشتركة. ومن هنا، فإن انقلاب الحوثي وصالح الذي نتحدث عنه تجاوز الصورة النمطية للانقلابات العسكرية التي تحافظ على الدولة والمؤسسات إلى حالة اجتثاث كاملة تمارسها هذه الميليشيات لكل مؤسسات الدولة. فمؤسسة الجيش والأمن استُبدلت بما يسمى اللجان الشعبية والميليشيات، والوظيفة العامة صُودرت لصالح فئة معينة من ذات العرق والسلالة، والمؤسسات الاقتصادية والمالية والإيرادية استُنزفت بالكامل ونُهبت حتى توقفت عمليات صرف رواتب الموظفين منذ ما يقارب العام الكامل.واختفى القطاع الخاص لتنشأ طبقة جديدة من التجار ورؤوس الأموال والمتنفذين على حساب الاقتصاد الوطني، بل تم الاعتداء حتى على المناهج التعليمية واستُبدلت بمناهج عنصرية متطرفة تؤسس لثقافة الصراع والعنف المذهبي والطائفي والديني. وعلاوة على كل ذلك، تتلقى تلك الميليشيات الدعم الكامل سياسيا وعسكريا بالمال والسلاح من قبل إيران، الدولة التي دأبت على زعزعة استقرار المنطقة عبر دعم مجموعات منفلتة وإرهابية. ومن هنا، فإن السلام المستدام لا يمكن أن يحصل

ما لم تتوقف هذه الدولة عن التدخل في شؤون المنطقة وخلق بؤر التوتر وافتعال الصراعات وتغذية النزاعات الطائفية وتأجيج مشاعر الكراهية وانتهاج أساليب الفوضى والعنف. والعالم اليوم مُطالب بكبح جماح تلك الأطماع التوسعية غير المشروعة لإيران في المنطقة.

ولعلكم تتذكرون جيداً حين وقفت أمامكم ومن على هذه المنصة قبل خمسة أعوام متحدثاً عن الخطوات التي قمنا بها وسنقوم بها على طريق الانتقال السياسي السلمي للسلطة في اليمن، في إطار المبادرة الخليجية والقرارات الدولية.، وقلت لكم حينها إن ايران تعرقل كل الإجراءات التي نقوم بها من خلال كثير من الأاعمال والتدخلات، حيث تم القبض على عدة سفن محملة بالأسلحة المختلفة وعلى مدربين تابعين ب للحرس لاثوري الإيراني وآخرين تابعين لحزب الله. بل ووصل بهم الامر لتزويد تلك المليشيات الانقلابية بصواريخ طويلة المدى ويظهر مخططهم جلياً بدعم تلك المليشيات لتبقى عامل تهديد وإقلاق للجيران والعالم أجمع.

إنني أحاول أن أضعكم في صورة الحدث من الداخل حتى ندرك الأسباب التي تقف وراء رفض الانقلابيين لكل دعوات السلام الحقيقية في اليمن من جنيف إلى الكويت إلى المبادرة الأخيرة فيما يخص ميناء الحديدة التي تقدم بها مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، والتي أعلنا من جانبنا موقفا إيجابيا تجاهها واستعدادنا للانخراط الفوري للتفاوض حولها، فيما رفضها الطرف الانقلابي كليا، بل وبلغ رفضها حد استهداف حياة المبعوث الدولي. وراحت تلك المليشيات الانقلابية تهدد الامن والسلم الدوليين والملاحة الدولية وذهب بها جنونها إلى استهداف قبلة المسلمين وأطهر البقاع وتهديد الاشقاء في دولة الإمارات باستخدام صواريخ بعيدة المدى لضرب مدنهم.

إنني أؤكد من هذا المكان مجدداً استعدادنا لوقف الحرب والتوصل إلى السلام، فنحن لسنا دعاة حرب وانتقام، بل دعاة سلام ووئام. وإني شخصيا كنت وسأظل أمد يدي للسلام المستدام، لأننا نشعر بمسؤوليتينا الكاملة عن كل أبناء شعبنا اليمني الصابر. ونؤكد بأننا ما نزال حريصين كل الحرص على السلام، على أساس المرجعيات الثلاث، وعلى المجتمع الدولي القيام بواجباته في محاسبة المعرقلين للسلام وتنفيذ القرار الدولي ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أتقدم بالشكر المستحق للأشقاء في المملكة العربية السعودية، صاحبة الدور الريادي في التخفيف من المأساة الإنسانية عبر ما تقدمه من دعم مستمر يقوم به مركز الملك سلمان للإغاثة الإنسانية، وكذا المؤسسات الإنسانية لدول التحالف العربي والدول المانحة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة على الجهود الإنسانية التي بذلت في اليمن في مواجهة وباء الكوليرا والتي تسببت بتراجع المرض، مع تأكيدنا على أن الوضع ما زال بحاجة إلى الدعم والمساعدة نظرا لمستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي خاصة في المناطق الواقعة تحت الحصار والحرب مثل مدينة تعز المحاصرة للسنة الثالثة أو في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين نتيجة توقف صرف مرتبات الموظفين ونهب الأموال وموارد الجمارك والضرائب والصناعة ونهب احتياطات البنك المركزي.

وإزاء هذا الوضع الكارثي، فإننا ندعو الأمم المتحدة ومعها المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤوليتها في اليمن من خلال ممارسة الضغط الفاعل على الانقلابيين لتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي وتقديم التنازلات الحقيقية، حتى يجنب اليمن إراقة مزيد من الدماء والدمار، والعمل على السماح بوصول المساعدات الإنسانية لكل اليمنيين في مناطق التي تخضع لسيطرتها.

و اعلن من هنا أننا في الحكومة اليمنية على استعداد لتقديم كل التسهيلات اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية لكل المناطق اليمنية من صعدة إلى المهرة وفي مقدمتها المناطق الخاضعة لسيطرة الانقلابيين. فنحن مسؤولون أمام الله أولاً وأمام

شعبنا والعالم على كل أبناء الشعب اليمني بمختلف مناطقهم وانتماءاتهم، ولا نريد الا الحفاظ على حياة كل يمني ودم كل يمني بمن فيهم من يطلق الرصاص والقذائف تجاهنا وتجاه أبناء شعبه.

ولا أريد كرئيس شرعي منتخب إلا الحفاظ على أرواح ووقف نزيف الدماء اليمنية الغالية. فدم الإنسان على الإنسان حرام. ودم اليمني على اليمني حرام، حرام، حرام.

تعمل الحكومة اليمنية على مواجهة التحديات التي فرضتها الحرب اقتصاديا وأمنيا وفي مجال الخدمات وما خلقته من دمار شامل في كل مناحي الحياة، وبإمكانيات محدودة وفي ظروف بالغة التعقيد. واليمن اليوم بحاجة إلى الكثير من الدعم لجهود الحكومة الرامية إلى تثبيت الأمن والاستقرار وتفعيل الخدمات في المناطق المحررة والسيطرة على الوضع الاقتصادي المرهق والاختلالات الأمنية ومكافحة الإرهاب.

ونحن ندعو الأصدقاء والدول المانحة والمنظمات الدولية إلى تقديم الدعم العاجل إلى اليمن والوفاء بالتعهدات التي أعلنت في مؤتمر جنيف للمانحين في نيسان/أبريل الماضي لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٧. لقد قارب العام على الانتهاء دون أن تبلغ نسبة الوفاء بالتعهدات النصف. كما أدعو الأخوة والأصدقاء في مجموعة أصدقاء اليمن إلى إعادة تفعيل عمل المجموعة الذي توقف نتيجة انقلاب الحوثي وصالح، والمساهمة في إنقاذ اليمن من هذه الحالة الكارثية والانتقال من مرحلة الإغاثة الإنسانية إلى مرحلة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

إن الجمهورية اليمنية تدعم وبصورة فعالة وصادقة جهود مكافحة الإرهاب، خاصة وأن بلدنا قد عانى من الإرهاب طويلا. نحن نرفض جميع أشكال الإرهاب، بقدر ما نتشبث بقيمنا الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف والتطرف والغلو وتدعو للتسامح والإخاء والتعايش، ونضع أيدينا في يد المجتمع الدولي لرفع التنسيق الكامل والمزيد من التعاون الأمن والثقافي والمعلوماتي لكسر شوكة الإرهاب وهزيمته.

لا يزال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وسياسات الاستيطان تشكل أهم أسباب بؤر التوتر في المنطقة. ولذا، فإن شعوب المنطقة تتطلع إليكم من أجل حل عادل يضمن حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وإنهاء الاحتلال وإيقاف الاستيطان وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

إن الجمهورية اليمنية تدين ما يتعرض له المسلمون أبناء قومية الروهينغيا في ميانمار، من حرب إبادة جماعية عرقية وممارسة السلطات البورمية لإرهاب الدولة ضد مواطنيها، وتدعو المجتمع الدولي إلى القيام بمسؤولياته وعدم السماح بتلك الأعمال المتوحشة التي كنا نظن أنن عالمنا المعاصر قد تخلص منها إلى الأبد.

إننا ماضون بعزم لا يلين وثبات لا يخالطه الشك وبكل ما نستطيع ومعنا أبناء شعبنا الصابر وأشقائنا الأماجد وكل الشرفاء في العالم لتخليص الشعب اليمني من تلك المآسي التي تسببت فيها الميليشيات الانقلابية. وسنحقق، بعون الله، آمال شعبنا في بلد آمن ومستقر، في دولة اتحادية مدنية تستند إلى العدل والمساواة ومبادئ الحكم الرشيد. وسنعيد بناء اليمن الجديد الذي يضم كل أبنائه ويكون لكل أبنائه، دون إقصاء ولا استحواذ، اليمن الذي هو مصدر أمن واستقرار لأهله وجيرانه ومحيطه والعالم.

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بخالص التهنئة لكافة أبناء شعبنا اليمني العظيم وكل الشعوب المحبة للحرية بمناسبة العيد الخامس والخمسين لثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر المباركة، التي تحل علينا في الأيام المقبلة. هذه الثورة الجبارة التي اجتثت واحدا من أعتى النظم الاستبدادية وأشدها عنصرية وظلما وتخلفا – نظام

الإمامة – الذي كان قائما في شمال اليمن والذي أطاح به الأحرار وأقاموا النظام الجمهوري في عام ١٩٦٢.

وإننا وإذ نحيي ذكرى هذه الثورة الخالدة لنشعر بالآسى أن نرى امتدادات ذلك النظام العنصري السلالي المتخلف وقد عادت من جديد عبر الحركة الحوثية وحلفائها لتحاول فرض ذلك النظام من جديد وبصورة أشد عنفا وإرهابا. ففي خلال السنوات الثلاث الماضية، التي سيطر فيها الحوثيون على صنعاء تم قتل وجرح عشرات الآلاف واعتقال الآلاف وإغلاق كل الصحف وحظر وسائل التواصل الاجتماعي وإصدار أحكام بالسجن والإعدام بحق عشرات الصحفيين، وغير ذلك من كل مظاهر الاستبداد والانتقام والاضطهاد، وليس ذلك بغريب على هذه المجموعة العنصرية المريضة التي جاءت من خارج القيم الإنسانية السوية. التحية لشعبنا اليمني العظيم، بمناسبة أعياد ثورته الخالدة ٢٦ أيلول/سبتمبر و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر واليوبيل الذهبي للجلاء في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر العظيم.

ختاما، أتمنى لهذه الدورة النجاح وللأمم المتحدة المزيد من التطور والفاعلية ولكل الأعضاء ومجتمعاتهم التطور والرخاء ولكل المجتمع الإنساني السعادة والخير والازدهار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اليمنية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.